جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة الجزائر (1980– 2023)

The role of small and medium enterprises in sustainable development: a case study of Algeria 1980–2023

من إعداد الطالب (ين):

بن غالم العيد

بوقلوش قادة مختار.

تحت إشراف:

د. بن حجوبة حميد

أعضاء لجنة المناقشة:

د. يبو كريم	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة غليزان**	**رئيسا**
بن حجوبة حميد	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة غليزان**	**مشرفا**
بن عبد الله رشيدة رشا	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة غليزان**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2025/2024

شكـــر وتقدير

قال الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم"

قال رسول الله ﷺ: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه الظاهرة والباطنة وتوفيقي لانجاز هذا البحث.

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل ليسعني إتمام إعداد هذا البحث إلا أن أتوجه إلى الأستاذ المشرف الذي كان حافزا ومنبعا لجهدي الأستاذ الدكتور:

"بن حجوبة حميد"

لقبوله الإشراف على مذكرتنا، وعلى توجيهاته السديدة، ونصائحه الدقيقة، وملاحظاته القيمة، وتساؤله المستمر عن هذا العمل الذي نعتبره عمله فلم يدخر جهدا لأجله حتى يتم في أحسن الظروف، وكل ذلك بطلاقة وجه ورحابة صدر، فجزاه الله عنا خير الجزاء، وبارك الله له في وقته وعمله، مع التمني له دوام التفوق والنجاح إلى أعلى المراتب في مشواره العلمي.

كما أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان لأساتذة اللجنة المناقشة وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير

جامعة أحمد زبانة –غليزان–

الإهداء

إلهنا، لا يطيب الليل إلا بذكرك، ولا يهنأ النهار إلا بطاعتك، ولا تسكن القلوب إلا بفضلك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تكتمل النعمة إلا برؤيتك... لك الحمد والشكر والثناء الحسن على ما أنعمت وتفضلت.

إلى منارة العلم، إلى الهادي البشير، إلى معلم البشرية الأول، رسولنا الكريم مُحَمَّد ﷺ، نهدي هذه الثمرة المباركة، راجين أن نكون ممن ساروا على درب نوره وهديه.

إلى أمهاتنا الحبيبات، نبض قلوبنا ودفء أيامنا، اللواتي علّمن معنى التعليم الحقيقي بالتضحية والدعاء والسهر... إلى من كانت دعواتهن سرّ توفيقنا، ونورهن رفيق دربنا... نقول: هذا الإنجاز من عطائكن، فلهن منا كل الحب والوفاء.

إلى آبائنا الأعزاء، سندنا الذي لا يميل، ومصدر قوتنا في مواجهة الحياة، إلى من غرسوا فينا الصبر والاجتهاد، ورافقونا بحنانهم ودعمهم الثابت، لكم الفضل بعد الله فيما بلغناه، فجزاكم الله عنا خير الجزاء.

إلى إخوتنا وأخواتنا، نور الدرب ورفقة القلب، إلى من كانوا للفرح رفقاء، وللصبر معينين،

وإلى أستاذنا الفاضل، بن محجوبة حميد ، الذي كان لنا دليلًا في طريق البحث، ومنارة في ظلمات الحيرة، فجزاه الله عنا خير الجزاء، وكل الاحترام والتقدير لجهوده وتوجيهاته النبيلة.

لكم جميعًا، نهدي هذا التخرج من القلب... فهو ثمرة تعبكم، وبصمة عطائكم، وامتداد حبكم، فلكم منا هذا النجاح، بكل امتنان وفخر.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2023، من خلال دراسة واقعها، سياسات ترقيتها، وتحديد التحديات التي تواجه مساهمتها الفعالة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعرف توسعًا كميًا ملحوظًا، لكنها لا تزال تعاني من ضعف في التأطير المؤسساتي، محدودية في الابتكار، وتدني مساهمتها البيئية، مما يقلل من فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة. كما أكدت النتائج أهمية إصلاح السياسات العمومية وتعزيز بيئة الأعمال لتفعيل دور هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة، الجزائر، الاقتصاد المحلي، السياسات العمومية، دعم الابتكار.

Abstract

his study aimed to analyze the role of small and medium-sized enterprises (SMEs) in supporting sustainable development in Algeria during the period from 1980 to 2023, by examining their current state, promotion policies, and the main challenges limiting their contribution to economic, social, and environmental dimensions.

The findings revealed a significant quantitative growth of SMEs in Algeria; however, they still face institutional constraints, limited innovation capacity, and weak environmental engagement, which hinder their full potential in achieving sustainable development. The study highlights the need for policy reform and a more supportive business environment to empower SMEs as key development drivers.

Keywords:

SMEs, Sustainable Development, Algeria, Local Economy, Public Policies, Innovation Support.

فهرس المحتويات

شكـر وتقدير..... أ
الإهداء..... ب
ملخص..... ج
فهرس المحتويات .....د
فهرس الجداول .....ي
2. صياغة الإشكالية (انطلاقة) 3
3. الأسئلة الفرعية..... 3
4. صياغة الفرضيات 3
5. أهدف الدراسة 4
6. أهمية الدراسة 4
7. أسباب ودافع اختيار الموضوع 4
8. حدود الدراسة 4
9. منهج الدراسة..... 5
9. محددات الدراسة 5
الفصل الثاني الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
تمهيد..... 7
المبحث الاول: عموميات حول المؤسسات الصغير والمتوسط في المؤسسات الاقتصادي 8
المطلب الاول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 8
اولا تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 8

1 – مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 8
1-1- إشكالية تحديد المفهوم 8
1-2- صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 8
أ اختلاف درجة النمو 9
ب – اختلاف النشاط الاقتصادي 9
ج – اختلاف فروع النشاط الاقتصادي 10
4-أهم التعريفات الخاصة بـــالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 15
4-1 – تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية: 15
4-2- تعريف البنك الدولي: 16
ثانيا: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 16
1- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 16
-1-1-الاستثمار والتمويل : 16
1-2-المرونة : 17
1-3-التجديد: 17
1-4-الادارة والتسيير: 17
1-5-التكنولوجيا والتقنيات المستعملة: 17
2- أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 18
2-1-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها: 18
-2-2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة المنتجات: 18
2-3 -تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل: 19
ثالثا: دوافع وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 20

1- دوافع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 20
1-1-دوافع اقتصادية 20
1-2- دافع مالي: 20
1-3- دافع سياسي: 20
1-4- دافع اجتماعي: 21
2- أهداف انشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة 21
2-1- تحفيز النمو الاقتصادي 21
2-2- خلق فرص العمل والتقليل من البطالة 21
2-3- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال 22
2-4- تعزيز التنمية المحلية والمساهمة في التوازن الإقليمي 22
2-5- تنويع الاقتصاد والتقليل من الاعتماد على المؤسسات الكبرى 22
2-6- زيادة الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية 22
2-7- استغلال الموارد المحلية وتعزيز الاستدامة 22
2-8- دعم البحث والتطوير وتطوير المهارات 23
2-9- توفير بيئة مرنة وسريعة الاستجابة للتغيرات الاقتصادية 23
2-10- تحسين مستوى العيش وتعزيز العدالة الاجتماعية 23
المطلب الثاني: دور المؤسسات الاقتصادية في تنمية الاقتصادية 24
اولا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 24
1- تقديم منتجات وخدمات جديدة مساهمتها في مجال الابتكار والتجديد. 24
2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل 24
3- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعبئة الادخار. 24

4- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات..... 25
5- المحافظة على استمرارية المنافسة..... 25
6- دورها في زيادة الناتج الداخلي الخام. 25
7- دورها في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية في المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية..... 26
8- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للمواد الأولية والقطع المصنعة وتحقيق القيمة المضافة..... 26
9- التكيف مع التقلبات والأزمات الاقتصادية. 26
ثانيا: المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 27
1.عراقيل التنظيم وسلوك الإدارة العمومية :..... 27
1-1- عوائق ومشاكل التمويل والائتمان: إن مشكل التمويل والائتمان يشكل..... 27
1-2- مشكل العقار الصناعي:..... 28
1-3- مشكل التموين: 28
1-4- مشكل نقص المعلومات الاقتصادية: 29
1-5- مشكل التكوين المهني : 29
1-6- مشكل البنى التحتية:..... 29
ثالثا: مقومات نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 30
مواقع المصانع المنتجة ومدى قربها من الأسواق 30
2-1- مصادر التمويل. 30
المبحث الثاني: المفاهيم الاساسية لتنمية المستدامة 31
المطلب الاول ماهية التنمية المستدامة وأبعادها 31
اولا : مفهوم التنمية المستدامة..... 32
ثانيا: أهداف التنمية المستدامة 33

ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة..... 36
1.البعد الاقتصادي..... 36
2. البعد البيني 38
المطلب الثالث: العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية المستدامة: 38
الدراسات السابقة 41
خلاصة الفصل 44
الفصل التطبيقي دراسة تطبيقية وتحليل البيانات 44
تمهيد..... 45
المبحث الأول: ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها ومعوقاتها في المساهمة في التنمية المستدامة 45
المطلب الأول: ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 45
المطلب الثاني: آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 49
المطلب الثالث: معوقات مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة 50
المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر..... 53
المطلب الأول: رؤية الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التنمية الشاملة المستدامة 53
المطلب الثاني: مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تجاه البيئة والمحيط 56
المطلب الثالث واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2023-1980 60
اولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 60
1. تعزيز الإطار المؤسساتي والتشريعي..... 63
2. إصلاح آليات التمويل والمرافقة 63
3. دعم التشغيل الذاتي ومكافحة البطالة..... 64
4. تعزيز الاندماج في الاقتصاد الرقمي 64

ثانياً: تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1990–2023) 69

ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 71

1.توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم 71

2.التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 72

3. توزيع المؤسسات حسب النشاط: 73

الخاتمة العامة 74

قائمة المراجع 74

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم 1	المعايير الكمية في تحديد التعريف	11
جدول 2	يوضح معايير تصنيف المؤسسات الصفرى والصغيرة والمتوسطة	62
جدول 3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1980-2023)	65
جدول 4	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها	66
جدول 5	تطور مناصب الشغل (1988 -2023)	68
جدول 6	تطور صاجرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1990-2023)	69
جدول 7	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2020	71
جدول 8	التوزيع الجغرافي خسب القطاع الخاص	72
جدول 9	توزيع المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسب النشاط	73
جدول 10	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010-2022)	47
جدول 11	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع (2022)	48
جدول 12	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام (2010–2022)	49
جدول 13	أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (نسبة من المستجوبين في دراسة عام 2022)	51
جدول 14	تطور التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2022)	52
جدول 15	الاطار القانوني والتنظيمي الداعم	53
جدول 16	رؤية الجزائر حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	54
جدول 17	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي	54
جدول 18	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل في الجزائر	55
جدول 19	مستوى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة	57
جدول 20	تطور عدد المؤسسات وفرص العمل وتأثيره البيئي (2010–2022)	58
جدول 21	العراقيل البيئية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	58

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2020	
2	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
3	يمثل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل قطاع	

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصلح باللغة العربية	المصلح باللغة الإنجليزية
ص	صفحة	page

الفصل الأول

مقدمة عامة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في تعزيز الاقتصاد الوطني لأي دولة، حيث تعتبر من الركائز الأساسية التي تساهم في خلق فرص العمل، وتحفيز الابتكار، وتنويع النشاط الاقتصادي. وفي ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من البلدان النامية، ومنها الجزائر، أصبح من الضروري البحث في كيفية استثمار هذه المؤسسات لدعم مسار التنمية المستدامة التي تجمع بين التنمية الاقتصادية، والحفاظ على البيئة، وتحسين الأبعاد الاجتماعية.

تشهد الجزائر منذ بداية الثمانينيات تحولًا تدريجيًا في هيكلها الاقتصادي، مع محاولة لإعادة التوازن بين القطاعات الكبرى والاقتصاد الوطني، حيث تم التركيز على تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة فعالة لتجاوز أزمات البطالة، وتقليص الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة، والارتقاء بمستوى المعيشة. ولعل أهمية هذه المؤسسات تزداد في ظل الأزمات الاقتصادية التي تتطلب حلولاً ديناميكية مرنة تعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف والتجديد.

ومع تطور المفاهيم العالمية حول التنمية المستدامة، التي لا تقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، بل تشمل أيضاً الاعتبارات البيئية والاجتماعية، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات التي تُعنى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث لا يكفي أن تساهم هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي فقط، بل يجب أن تكون جزءًا فاعلًا في حماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.

انطلاقًا من هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عبر تتبع تطورها من عام 1980 حتى عام 2023، مع التركيز على مدى توافق سياسات الدعم والتطوير مع متطلبات التنمية المستدامة. كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن المعوقات التي تحد من مساهمة هذه المؤسسات، وتقديم مقترحات تعزز من دورها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

2. صياغة الإشكالية (انطلاقة)

تشكل الدراسة محاولة جادة لفهم العلاقة المتبادلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة، وهو ما يمكن أن يساهم في توجيه السياسات الاقتصادية المستقبلية وتفعيل دور هذه المؤسسات كشريك أساسي في تحقيق رؤية تنموية شاملة ومستدامة للجزائر . وبناءا على ما سبق، نطرح الدراسة الإشكالية التالية:

كيف ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2023؟

3. الأسئلة الفرعية

- كيف تطور واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة المدروسة؟
- ما هي السياسات والآليات التي انتهجتها الجزائر لترقية هذه المؤسسات؟
- ما هي العوائق التي حدّت من فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؟
- إلى أي مدى تتحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسؤولياتها تجاه البيئة والمجتمع المحلي؟

4. صياغة الفرضيات

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور محوري في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، غير أنه لا يزال دون الطموحات التنموية المستدامة.
- السياسات المتبعة لترقية هذه المؤسسات لم تحقق الأثر الكامل بسبب ضعف التنسيق، ونقص التأطير والدعم الفعّال.
- هناك علاقة إيجابية بين فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاث (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية).

5. أهدف الدراسة

- التعرف على الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة.
- تحليل تطور هذه المؤسسات في الجزائر خلال أربعة عقود.
- تقييم السياسات والآليات المتخذة لترقيتها.
- إبراز التحديات والفرص المرتبطة بمساهمتها في التنمية المستدامة.

6. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول قضية مركزية تمس مباشرة عملية الانتقال نحو اقتصاد متنوع ومستدام، كما أنها تساهم في تقييم أثر السياسات العمومية الموجهة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إبراز مكامن الضعف وفرص التحسين في هذا المجال.

7. أسباب ودافع اختيار الموضوع

أسباب موضوعية :تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة للتنمية في الاقتصاديات الناشئة، ويستوجب تقييم دورها في الجزائر ضمن منظور التنمية المستدامة.

أسباب ذاتية :ينبع هذا الاختيار من اهتمام الباحث بمجال الاقتصاد والتنمية المستدامة، والسعي لفهم العلاقة بين المؤسسات الإنتاجية والسياسات التنموية.

8. حدود الدراسة

تتحدد هذه الدراسة ضمن مجموعة من الحدود التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لفهم نطاقها ونتائجها بدقة، وهي كما يلي:

- **الحدود الزمنية** :تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2023، وهي فترة طويلة نسبياً تسمح بتحليل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية المستدامة عبر مراحل متعددة من السياسات الاقتصادية والبرامج الحكومية.

- **الحدود المكانية** :تنحصر الدراسة في السياق الجزائري، مما يعني أن نتائجها لا يمكن تعميمها مباشرة على دول أخرى تختلف في بنيتها الاقتصادية أو السياسية، لكنها قد تقدم نماذج مقارنة أو توجهات عامة قابلة للاستفادة في بيئات مشابهة.

- **الحدود الموضوعية** :تركز الدراسة على تحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، دون التوسع في مواضيع أخرى مرتبطة مثل ريادة الأعمال أو الابتكار التكنولوجي إلا في حدود ارتباطها المباشر بالموضوع.

- **الحدود المنهجية** :تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بدراسة تطبيقية، ما قد يحد من إمكانية استخدام نتائجها للتنبؤ الدقيق، لكنها تسمح بفهم عميق للعلاقات والظواهر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

9. منهج الدراسة

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال تحليل الأدبيات والمفاهيم النظرية، والمنهج التاريخي لرصد تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلى جانب المنهج الاستقرائي لفهم دور هذه المؤسسات في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة استناداً إلى البيانات والتقارير الرسمية للفترة الممتدة بين 1980 و2023.

9. محددات الدراسة

تواجه هذه الدراسة مجموعة من المحددات التي قد تؤثر على مدى شموليتها أو دقة نتائجها، ويمكن إبرازها كما يلي:

- **محدّدات معرفية** :تعود إلى محدودية البحوث السابقة التي تناولت العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة في الجزائر بشكل شامل، مما فرض على الباحث بذل جهد إضافي في تجميع البيانات وتحليلها دون وجود قاعدة بحثية صلبة مسبقة.

- **محدّدات منهجية** :تتمثل في اعتماد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع دعم جزئي بالمنهج التطبيقي، مما يجعل نتائجها أقرب إلى التفسير والتحليل منها إلى التعميم أو التنبؤ الكمي الدقيق.

- **محدّدات إحصائية وميدانية** :تمثلت في صعوبة الحصول على بيانات دقيقة ومحدثة تغطي كامل الفترة الممتدة من 1980 إلى 2023 حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تباين مصادر البيانات الرسمية مما قد يحد من اتساق التحليل.

- **محدّدات زمنية وبحثية** :نظرًا للطبيعة الطويلة للفترة الزمنية محل الدراسة، كان من الضروري التركيز على محطات اقتصادية وسياسية رئيسية، دون القدرة على التوسع في كل التحولات الفرعية التي عرفتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العقود الأربعة الماضية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث تلعب دورا حيويا في دعم التنمية، وتعزيز الابتكار، وخلق فرص العمل. ومع ذلك، يظل تحديد مفهوم هذه المؤسسات أمرًا معقدًا نظرا لاختلاف المعايير المعتمدة بين الدول والقطاعات الاقتصادية. إن فهم طبيعة هذه المؤسسات وأهميتها الاقتصادية يتطلب التطرق إلى إطارها المفاهيمي، وذلك من خلال تحليل تعريفاتها، خصائصها، وأشكالها المختلفة، إضافة إلى تحديد الدوافع والأهداف التي تقف وراء إنشائها. كما أن دراسة تأثيرها على التنمية الاقتصادية يستدعي استعراض التحديات التي تواجهها، والوقوف عند العوامل الأساسية التي تضمن نجاحها واستمراريتها.

المبحث الاول: عموميات حول المؤسسات الصغير والمتوسط في المؤسسات الاقتصادي

المطلب الاول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اولا تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 – مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يُعد تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوعًا إشكاليًا نظرًا لغياب تعريف موحد يحظى بإجماع الباحثين والمهتمين بهذا القطاع. وتكمن أهمية هذا التحديد في تمييز هذه المؤسسات عن غيرها، مثل المؤسسات الكبيرة أو المؤسسات المنزلية والحرفية، وفهم دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1-1- إشكالية تحديد المفهوم

تواجه عملية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة صعوبات، أبرزها التباين في وجهات النظر بين الباحثين والمنظمات الوطنية والدولية. وتتمثل هذه الصعوبات في اختلاف المعايير المعتمدة لتحديد هذه المؤسسات، والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيين:

- **المعايير الكمية:** تشمل عدد العمال، رأس المال، وحجم النشاط الاقتصادي.
- **المعايير النوعية:** تتعلق بطبيعة النشاط، الاستقلالية الإدارية، ونطاق السوق المستهدفة.

لذلك، تعتمد العديد من الدول تعريفات رسمية أو شبه رسمية وفقًا لظروفها الاقتصادية، ومن بينها الجزائر التي تبنت معايير محددة لتحديد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. **(لخلف عثمان ، ص 4)**

1-2- صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل تحديًا معقدًا للباحثين وصناع القرار، إذ لا يتوفر تعريف موحد يحظى بإجماع عالمي. يعود ذلك إلى الفروقات الكبيرة بين الدول، حيث تعتمد كل دولة معايير مختلفة تبعًا لظروفها الاقتصادية والتشريعية، مما يجعل من الصعب وضع تصنيف ثابت يشمل جميع الحالات. كما أن طبيعة النشاط الاقتصادي تؤثر بشكل مباشر على تصنيف المؤسسة، فاحتياجات القطاعات الصناعية تختلف عن نظيرتها في القطاعات التجارية أو الزراعية.علاوة على ذلك، تعتمد بعض التعريفات على معايير كمية مثل عدد العمال وحجم رأس المال، بينما تركز أخرى على الجوانب النوعية مثل درجة الاستقلالية ونطاق السوق المستهدف. كما

أن القوانين والتنظيمات المحلية تفرض تصنيفات مختلفة، مما يؤدي إلى تفاوت في تحديد هذه المؤسسات بين الدول وحتى داخل البلد الواحد. (**لخلف عثمان ، مرجع سابق، ص4**)

في ظل هذه التحديات، لا يمكن التوصل إلى تعريف موحد، لكن هناك اتفاقًا على ضرورة تبني معايير مرنة تتكيف مع المستجدات الاقتصادية، مما يسهم في تعزيز فهم أعمق لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(**مرجع نفسه، ص5**)

أ اختلاف درجة النمو :

إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية و ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجية المستعملة في كل دولة، وأيضا في وزن الهياكل الاقتصادية . من مؤسسات ووحدات اقتصادية . يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى أخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع أخر يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب ، بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة والجزائر أو المغرب من جهة أخرى، و بنفس النظرة، ينطبق نفس الأمر عند المقارنة بين مؤسسة تعتبر كبيرة في موريتانيا أو مالي إذ تعتبر صغيرة في إيطاليا. فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى نتيجة أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى أخر الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول.(**كمال دمدوم،،2000 ،ص. 158**)

ب – اختلاف النشاط الاقتصادي :

تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى ثلاثة قطاعات رئيسية : . قطاع أولي: يضم مجموع المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي أحد عوامل الطبيعة، كالزراعة والصيد واستخراج الخامات (**كمال دمنوم، مرجع نفسه،ص159**.).

. قطاع ثان : يشمل المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل و إنتاج السلع . . قطاع ثالث : يمثل قطاع الخدمات، كالنقل و التوزيع و التأمين . وباختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الـ داخلي والهيكلة المالية للمؤسسات، فعند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي وأخرى تنتمي إلى القطاع التجاري، تتضح الاختلافات، فبينما تحتاج المؤسسة الصناعية إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدات....، فإن المؤسسة التجارية تحتاج عكس ذلك إلى العناصر المتداولة من مخزونات البضائع والحقوق، لأن نشاطها يرتكز عل ى عناصر دورة الاستغلال وأيضا كما تستخدم المؤسسة الصناعية عدد كبير من العمال، قد تستغني عنه المؤسسة

التجارية، أما على مستوى التنظيم الداخلي فان طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرارات على عكس المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيم بسيط ....، ولهذا يمكن اعتبار المؤسسة الصناعية، الصغيرة والمتوسطة، بحكم حجم استثماراتها وعدد عمالها وتعقد تنظيمها، مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة، إذن من الصعب أمام.

تنوع النشاط الاقتصادي الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(**Gilles Bressy ,1990 p 56**.).

ج – اختلاف فروع النشاط الاقتصادي :

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فمؤسسة صغيرة أو متوسط ة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة .

1-3 – معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

رغم الصعوبات التي تواجه عملية وضع تعريف دقيق وشامل لهذا القطاع، فان اغلب الدراسات والبحوث التي تمت في هذا الشأن وأيضا أغلب المؤلفين يركزون على ضرورة الانتهاء إلى تحديد ماهية هذه المؤسسات بالاعتماد على مختلف المعايير و المؤشرات، فالمؤسسة صغيرة ومتوسطة بحسب حجمها وحسب الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات، وفي هذا السياق يمكن أن نميز بين نوعين من المعايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة م ن جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى ، النوع الأول هو المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة مما يساعد الجهات التنظيمية المسئولة عن مساندة وتدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحديد نطاق عملها على وجه دقيق، أما النوع الثاني من المعايير فيعتمد على الفروق الوظيفية، وهو

يصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المؤسسات وتحديد الدور الكامن لكلٍ من المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية. (**Petite, 1981, P 50**)

تعاريف وفق المعايير الكمية. إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية المحدد ة للحجم، يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات، ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين : * المجموعة الأولى : وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية، نجد من ضمنها كل من : (**عبد الكريم الطيف،، 2002، ص 12**)

- عدد العمال .
- التركيب العضوي لرأس المال .
- حجم الإنتاج . • القيمة المضافة .
- حجم الطاقة المستعملة .

* المجموعة الثانية: وتتضمن المؤشرات النقدية :

- رأس المال المستثمر .
- رقم الأعمال .

غير أن مسالة الحصول على هذه المعايير تطرح في حد ذ اتها بعض المشاكل، فهناك في البداية مسألة اختيار المناسب منها، ثم هناك الاختلاف الملاحظ في استعمالها من حيث المكان والزمن، وأيضا بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وغالبا ما يتم تصنيف المؤسسات على أساس عدد عمالتها، بحجة أن حجم العمالة هو من المعلومات الأسهل ح صرا من الناحية العددية، من جهة، والأيسر تحصيلا فيما يخص نشاط المؤسسات من جهة أخرى، كما انه معيار تعتمده جل الدراسات بإشراكه مع معيار رقم الأعمال والقيمة المضافة، وبالعودة إلى **الجدول رقم (1)** الذي يعطينا صورة عن استعمال المعايير الكمية في وضع الحدود التي تفصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الأخرى نجد أن المؤلف عمد إلى إدراج عينة تشمل بلدانا من مختلف مستويات النمو، حيث تعتمد كل منها معايير مختلفة.

جدول رقم 1 المعايير الكمية في تحديد التعريف

البلد	قطاع المؤسسات الصغيرة	والمتوسطة المؤسسات

	عدد العمال	رأس المال	عدد العمال	رأس المال
الجزائر	-	-	500	15مليون دج
فنلندا	-	-	350	-
فرنسا	-	-	500	5مليون ف.ف
بريطانيا	200	-	500	-
السويد	50	-	-	-
الهند	30	750ألف روبية	-	-
اليابان	-	-	300	50مليون ين

المصدر:

A. Sellami: La petite et moyenne industrie et le developpement économique, Enal, 1985, p.50

ويمكن التفصيل لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسط وفقا للمعايير كالتالي:

_المعايير الكمية

وهي تلك المعايير الرقمية الإحصائية سهلة القياس ويتمثل أهمها فيما يلي:

أ. معيار العمالة

وفقا لهذا المعيار تتم المقارنة بين المؤسسات على أساس العدد المطلق للعاملين في كل مؤسسة، وعلى ذلك فإن المؤسسة التي تضم عددا كبيرا من العاملين تعتبر من المؤسسات الكبيرة، بينما المؤسسة التي تحتوي على عدد محدود أو قليل فتعتبر مؤسسة صغيرة.

ويعتبر تعريف (BROTCH et (HEIMINS) من التعاريف الشهيرة التي تعتمد على معيار العمالة وجاء على النحو التالي: (**مجدي عبد الله شرارة، 2001، ص 70.**)

المؤسسات الأسرية، وهي التي يعمل بها أقل من عشرة عمال، ما بين (91) عامل

المؤسسات الصغيرة، وهي التي يعمل بها أقل من خمسين عاملا، ما بين 10-49) عامل؛

المؤسسات المتوسطة، وهي التي يعمل بها أقل من مائة عامل ما بين (50) 99) عامل؛

المؤسسات الكبيرة، وهي التي يعمل بها أكثر من مائة عامل.

ب. معيار رأس المال

يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية والشائعة في تحديد حجم المؤسسة، لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة (**خالد بن عبد العزيز بن مُحَّد السهلاوي، يوليو 2001،ص309**) .ويعد كذلك معيارا أساسيا في العديد من الدول للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم نشاط المؤسسة كميا (**نوزاد عبد الرحمان الهيتي،2002،ص11**) وفي دراسة للبنك الدولي عن المؤسسة الصغيرة في الفلبين تم تصنيفها وفقا لمعيار رأس المال كما يلي: (**جمد عبد اهلل شرارة، مرجع سابق، ص73**)

مؤسسة أسرية، وهي التي يقل رأسمالها عن 3.500 دولار أمريكي؛

مؤسسة صغيرة، وهي التي يتراوح رأسمالها ما بين 3.500 دولار إلى 35.000 دولار أمريكي)؛

مؤسسة متوسطة، وهي التي يتراوح رأسمالها ما بين 35.000 دولار إلى 150.000 دولار أمريكي)؛

مؤسسة كبيرة، وهي التي يزداد رأسمالها عن 150.000 دولار أمريكي.

ت. معيار العمالة ورأس المال المستثمر (المعيار الثنائي)

يعتبر هذا المعيار من المعايير الهامة المستخدمة من قبل الكثير من الدول، وعادة ما يكون منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال بصفة عامة مثل قطاعي الخدمات والتجارة، ويكون مرتفعا في القطاع الصناعي ولاسيما تلك المصانع التي تستخدم خطوط إنتاج ذات مستوى تكنولوجي متطور. (**خالد بن عبد العزيز بن مُحَّد السهلاوي ، مرجع سابق ،ص310**)

إن معيار العمالة ورأس المال المعيار الثنائي قلل من النقائص في حالة استخدام كل معيار على حدة أو منفردا، خاصة عند قياس المؤسسات الكثيفة بالعمالة وقليلة رأس المال أو العكس، فنجد أن هناك مؤسسات مصنفة على أساس أنها صغيرة طبقا لمعيار العمالة، ومصنفة على أساس أنها مؤسسة كبيرة طبقا لمعيار رأس المال أو العكس. لذلك وجد هذا المعيار الذي يمزج بين العمالة ورأس المال، ويمكن اعتباره من أفضل المعايير المستخدمة، وبالرغم من ذلك فإنه لا يخلو كذلك من بعض النقائص والانتقادات.

ج. معيار قيمة المبيعات

يعتبر معيار قيمة المبيعات من المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم، ويعتبر مقياسا صادقا لمستوى نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية. (**خالد بن عبد العزيز بن مُحَّد السهلاوي، مرجع سابق، ص 310**) .كما يستخدم البعض هذا المعيار مع معيار حجم العمالة أو رأس المال، وطبقا لهذا المعيار فإن المؤسسات

الصغيرة تتسم بصغر مبيعاتها من حيث الكمية والقيمة مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة، كما أنها ترتبط بالأسواق المحلية لارتباطها بها من ناحية، أو لعدم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، ويرتبط بالجهود والتكلفة المناسبة من ناحية أخرى ولاعتبارات المنافسة. **(هيكل مُحَمَّد، 2002، ص 88)**

_ المعايير النوعية

تستخدم المعايير النوعية إلى جانب المعايير الكمية، والتي قد تعجز وحدها في بعض الأحيان على أن تقدم تعريفا واضحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لاختلاف أهميتها النسبية واختلاف درجات النمو، واختلاف المستوى التكنولوجي، مما أوجد تباينا واضحا بين التعاريف المختلفة، لذلك فالمعايير النوعية تستخدم لتدقيق تمييز صنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيره من الأصناف، وتوضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات على أساس الحجم، والتي من أهمها ما يلي :

أ. معيار الإدارة والتنظيم

يستند هذا المعيار إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها ما يميزها عن المؤسسات الكبيرة، من حيث مستوى تنظيم المؤسسة وإدارتها، فمن حيث التنظيم يتميز ببساطة التنظيم المستخدم، وغالبا ما ينقصه الأصول العلمية لتنظيم عملياته، أما من حيث الإدارة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تدار من قبل صاحب المشروع، فالمالك هو المدير في أغلب الحالات، فهو يتولى إدارة فعاليات المؤسسة من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل والنواحي الفنية، وبالتالي تتوقف قدرة هذه المؤسسات على النجاح و المساهمة في الاقتصاد الوطني على كفاءة القائمين بإدارتها. (السلمي علي المفاهيم،1999، ص 13.

كما تصنف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار، إذا كانت تتسم بخاصيتين أو أكثر من هذه الخواص الآتية: **(خالد بن عبد العزيز بن مُحَمَّد السهلاوي، مرجع سابق، ص 311)**

الجمع بين الملكية و الإدارة. قلة عدد مالكي رأس المال. ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة. صغر و توسط حجم الطاقة الإنتاجية؛ المحلية إلى حد كبير. الاعتماد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها.

ب المعيار القانوني

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأشخاص.(**نبيل جواد،لبنان، بيروت، 2007، ص 34**) ووفقا لهذا المعيار تشمل المؤسسات الصغيرة جميع المؤسسات ذات الشكل غير المؤسسي مثل مؤسسات الأفراد والعائلية

والشركات التضامنية والوكالات والمهن الصغيرة الإنتاجية و الحرفية وورش الصيانة و الإصلاح وكذلك أعمال البناء **(خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، مرجع سابق، ص 311)**

المعايير الجديدة المقترحة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وفقًا لمشروع قانون جديد صادق عليه مجلس الوزراء في عام 2023، تم اقتراح تعديل المعايير المعتمدة لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على: **(وزارة التجارة وترقية الصادرات. 2023)**.

- **رفع الحد الأقصى لنسبة ملكية رأس المال** :السماح للمؤسسات التي تمتلك فيها شركات استثمارية حتى 49% من رأس المال بالاستفادة من مزايا قانونPME ، بدلاً من الحد السابق البالغ 25 .%
- **تحديث معايير رقم الأعمال والميزانية** :تكييف هذه المعايير لتتوافق مع الواقع الاقتصادي الحالي، مع الأخذ في الاعتبار التضخم وتغير قيمة الدينار .
- **توسيع نطاق الاستفادة** :شمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في البورصة ضمن نطاق تطبيق القانون والاستفادة من التسهيلات المقدمة.
- **تعزيز دور الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** :تطوير دور الوكالة لتصبح أداة رئيسية في تنفيذ سياسة تطويرPME ، وربط مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات بها لترتقي إلى "مراكز دعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه التعديلات تهدف إلى تحقيق ثلاثية "الانطلاق – النمو – الديمومة" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرتها على التكيف مع التحديات الاقتصادية الحالية .

4-أهم التعريفات الخاصة بـــالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

4-1 – تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية:

عرفت المؤسسة الصغيرة على تلك المؤسسة التي ينشط فيها ما بين 15 و19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100 عامل **(محمد عبد الحليم عمر، 2003 ،ص03)**

ويمكن ان نميز تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية :(**سليمان ناصر، 23-24 فيفري 2011**) من 15-19 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة؛ من 20-90 عامل مؤسسة متوسطة؛

أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة. بالنسبة للدول الصناعية، من 05-99 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة؛ من 100-499 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة؛ أكثر من 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة.

4-2- تعريف البنك الدولي:

اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الثلاثة معايير كمية هي: عدد العمال وإجمالي الأصول بالإضافة إلى حجم المبيعات السنوي.(**بعيط أمال،2017، ص109**)

ويميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي: (**غدير أحمد سليمة، 2007، ص16**)

- المؤسسة المصغرة هي التي يكون فيها أقل من عشرة موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي ؛
- المؤسسة الصغيرة هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى ثلاثة ملايين دولار أمريكي؛
- المؤسسة المتوسطة عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

ثانيا: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من الخصائص نذكر منها:

-1-1-الاستثمار والتمويل :

من الخصائص الجوهرية والرئيسية التي تتميز بها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنها تعتمد في تمويل نشاطاتها سواء في مرحلة الانشاء أو بعده أي التوسيع و التطوير على المو ارد المالية الذاتية كالهبات والشركات مثلا أو الاقتراض من الأصدقاء أو من أفراد العائلة مما يعني لجوء مالكيها الى الاقتراض أي التقدم الى للحصول على قروض بمختلف الصيغ من البنوك. (**نادية قوقح، 2006، ص ص:195 – 196**)

1-2-المرونة :

أي استجابة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الانخفاض الحاصل للحصيلة السوقية بسبب انخفاض الطلب على السلعة المنتجة يكون أكبر منه في المؤسسات و الشركات الكبرى، و ذلك بسبب الاختلاف الكبير في التكاليف الثابتة و التي تعمل على التقليل من الكمية المتنجة فسينعكس ذلك على ارتفاع سعر السلعة في المؤسسات الكبيرة، في حين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون االتكاليف المتغيرة أعلى من و أكبر من التكاليف الثابتة.

و بالتالي تستطيع هذه المؤسسات و بمرونة كبيرة من تعديل تركيبة تكاليفها و بشكل سريع لمواكبة النقص الذي طرأعلى الطلب على منتجاتها، ناهيك عن الميزة الأخرى لهاته المؤسسات فهي أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية و اكتساب الخبرة السريعة، وبذلك يمكن اعتبارها مصدرا للتراكم الرأسمالي وللمهارات التنظيمية ومخبرا للنشاطات والصناعات الجديدة. (**مُحَمَّد ابراهيم عبد اللاوي، ،ص70-71**)

1-3-التجديد:

أي ان هناك صلة قوية بين الأفكار و الابتكار الجديدة و الأرباح المحققة، من خلال إيجاد أساليب و أفكار انتاج جديدة و أصيلة تنعكس مباشر على اذواق و آراء المستهلكين حول المنتج المقدم في الأسواق، وبذلك يجدون حوافز بشكل مباشر للعمل. (**توفيق عبد الرحيم يوسف ، 2009 ، ص: 29**)

1-4-الادارة والتسيير:

في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليس بالضرورة ان يكون المسير ملما بالقواعد العلمية و الفنية للإدارة، ففي الغالب يكون المسير جاهلا للقواعد البسيطة للتصرف العلمي والعصري و يكون أيضا المسير هو المالك للمؤسسة و هذا ما يخوله اتخاذ القرار الذي يراه مناسبا. (**الاخضر بن عمر وعلي بالموشي، 2013،ص 05**)

1-5-التكنولوجيا والتقنيات المستعملة:

يعتبر نمط التقدم التقني المستخدم في هذه المؤسسات أكثر ملائمة 8 لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة مكثفة للعمل، بسيطة التكلفة، بالمقارنة مع التقنيات المكثفة لراس المال.

2- أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكال مختلفة تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وهي كالتالي:(**فو زي عبد الرزاق، 2006 ،ص:182**)

-طبيعة توجه المؤسسات.

-طبيعة تنظيم العمل.

-طبيعة المنتجات.

2-1-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها:

وهنا يمكن التمييز بين عدة تصنيفات نذكر منها مايلي :

_ المؤسسات العائلية:

وهي مؤسسات تنشأ بمشاركة أفراد العائلة و تكون إقامتها في المنزل، وفي أغلب الأحيان يمثلون اليد العاملة، حيث تسوق بكميات محدودة أما إنتاجها يكون عبارة عن منتجات تقليدية عادة.

_**المؤسسات التقليدية:** وهي المؤسسات التي تستخدم معدات وأدوات بسيطة وعدد محدود من العمال ويتميز فيها الإنتاج بالطابع اليدوي والمجهود الفردي والمهارات المكتسبة، و يمكن أن نميز بين نوعين:

_ مؤسسات حرفية: تحتاج إلى تدريب خاص ومهارات فنية، وتمارس داخل ورشات وغالبا ما يكون فيها عدد العمال أقل من10 عمال، وهي تمتاز بقابلية التطور والتكيف مع الأوضاع المتغيرة وتعتمد على قوة العمل أكثر من اعتمادها على قوة رأس المال.

_**مؤسسات حرفية خدماتية:** وهي تقدم خدمات معينة للافراد مثل خدمات الصيانة وتمارس داخل ورشات صغير ة.

-2-2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة المنتجات:

يتم من خلال هذا التصنيف التركيز على معيار النشاط التي تمارسه المؤسسات غير اخذين بعين الاعتبار الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات.

و يمكن التمييز بين: (**حجاوي احمد، 2011/2010 ،ص ص 12- 15**)

_مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: وتضم كل من:

-الخشب ومشتقاته. -المنتجات الغذائية. -تحويل المنتجات الفلاحية. -منتجات الأحذية والنسيج.

ومن هنا نلاحظ أن السلع الغذائية تعتمد على قاعدة واسعة من المواد الأولية في حين أن صناعة الاحذية والنسيج مثلا تعتمد على عنصر يد عاملة كثيف.

_مؤسسات إنتاج السلع الوسطية:

يحتوي هذا النوع على كل المؤسسات المختصة في:

-الصناعة الكيماوية. -الصناعة الميكانيكية والكهرومنزلية.

-تحويل المعادن.

- صناعة مواد البناء. وتميز هده الصناعات بشدة الطلب انحلي خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

_مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

تعتمد هذه الصناعة بالإضافة إلى المعدات والأدوات والتكنولوجيا المتطورة ، الى رأس مال كثيف نوعا ما و ذلك راجع الى ضخامة قيمة أصولها، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة ولهذا يكون مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق حيث يشمل بعض الفروع البسيطة خاصة في الدول المصنعة أو تدخل المؤسسات الصغيرة من حيث التوزيع فقط.

2-3 -تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل:

ويمكن أن نميز: **(جمال بالخياط،2006 ،ص63)**

-المؤسسات المصنعة: نجد أن المؤسسات الصناعية التى تجمع بين خصائص المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة، فتقسيم العمل مختلف، وكذا تعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب متطورة وعصرية في التسيير، من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع الشبكة التسويقية.

-المؤسسات غير المصنعة. أما المؤسسات الغير المصنعة هي التي تجمع ين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر النظام الأول موجه للاستهلاك الذاتي و اشباع الرغبة الذاتية فقط ، أما النظام الثاني الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين ويكون إنتاجه عبارة عن سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن أي يشبه الى حد ما الانتاج حسب الطلب ، وهنا يمكن أن نميز بين الإنتاج الحرفي الذي يزاو ل في المنازل محله والإنتاج الحرفي الذي يزاول في الورشات.

ثالثا: دوافع وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- دوافع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان مبنيا تتمثل في: ً على مجموعة من الدوافع والتي يتمثل في:

1-1-دوافع اقتصادية

- النهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا بالتركيز على الصناعات الخفيفة وقطاع الخدمات والمهن الحرة؛ لأن فرص التوظيف فيها قد تكون أكبر بالمقارنة بغيرها، وبالنسبة إلى رأس المال فضآلته النسبية تسهل عملية تمويلها عكس الصناعات الكبيرة.

- عدل التوازن في الاقتصاد الداخلي نتيجة التركيز على الصناعات الكبيرة المنتجة وتوجيه إنتاجها نحو التصدير إلى الخارج.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي نوعاً ما من المنتجات والصناعات الصغيرة بإتاحة الفرصة للكفاءات و لإمكانيات البشرية المتاحة محلياً. (**مُحَّد كمال خليل الحمزاوي، 2003 ، ص395**)

1-2- دافع مالي:

يتمثل في:

- إنشاء المؤسسات الصغيرة لا يثقل كاهل الخزينة العمومية؛ لأنها لا تتطلب ميزانية ضخمة، كما أن التقنيات المستخدمة فيها بسيطة؛ فتنخفض الحاجة إلى مستوى عال من المهارة ومن ثم لا تحتاج إلى تدريب راق، لذلك تتمتع هذه المؤسسات بدرجة، عالية من المرونة في حركات دخول وخروج عنصر العمل، وهذا ما يوفر على المؤسسة أموالا كبيرة. (**هالة مُحَّد لبيب،المرجع السابق،ص27**) .كبر ربحية هذه المؤسسات إذ أن ما تحققه من أرباح يفوق ما تتطلبه من أموال وتكاليف فقد ثبت أن الصناعات الصغيرة في البلدان النامية بتقنياتها البسيطة كانت في بعض الحالات أعلى إنتاجية من الصناعات الكبيرة ذات التقنيات الحديثة المرهقة لميزانية الدولة.

1-3- دافع سياسي:

لا يوجد هدف سياسي محدد تريد الدولة تحقيقه لكن يشار إلى أنها تريد الدخول في سياسة جديدة تختلف عن السابق تحقق البقاء والاستمرارية وهذا لترابط السياسة بالاقتصاد (**حمد كمال خليل الحمزاوي، المرجع السابق ، ص396**)

1-4- دافع اجتماعي:

يعتبر هذا الدافع من أهم الدوافع لظهور المؤسسة الصغيرة وهو يتلخص فيما يلي:

- تدهور الوضعية الاجتماعية نتيجة تفشي ظاهرة البطالة وتفاقم الأزمات الاجتماعية؛ نظرا لتسريح عدد كبير من العمال.

- تضخم حجم العمالة في بعض القطاعات الحديثة وخاصة أجهزة الدولة وغيرها من القطاعات الخدمية وتزايد الأعمال الطفيلية في القطاعات غير المنظمة.

- النزوح المستمر لقوى العمل داخلياً وخارجياً كل هذه الدوافع وغيرها أدت بالحكومة إلى التفكير في إيجاد صيغ وبرامج وآليات لتنظيم النشاطات الاقتصادية؛ حتى يتسنى مراقبتها ودعمها والقضاء على النشاطات غير المشروعة على رأسها ظاهرة التهريب والتهرب الضريبي والجمركي إضافة إلى إيجاد مناخ يساعد الشباب الراغب في العمل خاصة الإطارات منهم في بلورة أفكارهم وإبراز كفاءاتهم في إنشاء وتسيير ومتابعة مؤسساتهم وهذا ما دعم الاتجاه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسط .(**منال طلعت محمود, 2001 ,ص 307**)

2- أهداف انشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مال ديناميكية تدعم النمو والاستقرار. وفيما يلي تفصيل لأهم الأهداف التي تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيقها: (**أحمد، مُحَمَّد عبد الله، 2010، ص 215**)

2-1- تحفيز النمو الاقتصادي

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للاقتصاد، حيث تساهم في زيادة الإنتاج من خلال إنشاء وحدات إنتاجية جديدة في مختلف القطاعات، مثل الصناعة والتجارة والخدمات. كما تؤدي إلى تحسين مستوى الدخل القومي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي عبر تطوير الأسواق الداخلية والخارجية.

2-2- خلق فرص العمل والتقليل من البطالة

نظرًا لمرونتها وسهولة إنشائها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل لعدد كبير من الأفراد، مما يساعد في تقليل معدلات البطالة. فهي تستوعب العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة، بالإضافة إلى خريجي الجامعات والشباب الباحثين عن عمل، مما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

2-3- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال

تعمل هذه المؤسسات على توفير بيئة مناسبة للأفراد الطموحين والمبدعين لتحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة. فبفضل طبيعتها المرنة، يمكن لرواد الأعمال تجربة أفكار جديدة، مما يساهم في تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات السوق المتغيرة. كما تشجع روح المغامرة والمبادرة لدى الشباب.

2-4- تعزيز التنمية المحلية والمساهمة في التوازن الإقليمي

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رئيسيا في الحد من التفاوت التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، حيث يتم إنشاؤها غالبًا في المناطق النائية والريفية، مما يساهم في تطوير البنية التحتية المحلية وتحسين مستوى المعيشة. كما توفر فرص عمل لسكان هذه المناطق، مما يقلل من الهجرة إلى المدن الكبرى.

2-5- تنويع الاقتصاد والتقليل من الاعتماد على المؤسسات الكبرى

تساهم هذه المؤسسات في خلق بيئة اقتصادية أكثر تنوعًا واستدامة، حيث تقلل من احتكار المؤسسات الكبرى للأسواق. كما توفر فرصًا جديدة للقطاعات الناشئة وتساعد في تطوير سلاسل التوريد، مما يؤدي إلى زيادة المرونة الاقتصادية في مواجهة الأزمات المالية.

2-6- زيادة الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية

تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدول من تطوير منتجات وخدمات قابلة للتصدير، مما يسهم في تحسين الميزان التجاري للدولة. كما تلعب دورًا في تحسين القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، من خلال تقديم منتجات بأسعار منخفضة وجودة عالية، خصوصًا في القطاعات التكنولوجية والحرفية.(**أحمد، مُحَمَّد عبد الله. مرجع سابق،ص215)**

2-7- استغلال الموارد المحلية وتعزيز الاستدامة

تعتمد هذه المؤسسات على الموارد المحلية سواء من حيث المواد الخام أو الأيدي العاملة، مما يسهم في تحقيق الاستدامة البيئية وتقليل الحاجة إلى الاستيراد. كما تعزز مفهوم الاقتصاد الدائري عبر إعادة تدوير المخلفات الصناعية والاستهلاكية وتحقيق كفاءة أعلى في استخدام الموارد.

2-8- دعم البحث والتطوير وتطوير المهارات

توفر هذه المؤسسات بيئة مناسبة لاكتساب الخبرات والمهارات العملية، حيث تسهم في تدريب الموظفين وتحسين كفاءتهم من خلال الاحتكاك المباشر بمتطلبات السوق. كما تدعم الأنشطة البحثية من خلال تطوير تقنيات وأساليب إنتاجية جديدة تساهم في تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية.

2-9- توفير بيئة مرنة وسريعة الاستجابة للتغيرات الاقتصادية

بفضل طبيعتها القابلة للتكيف، تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستجابة بسرعة للمتغيرات الاقتصادية، سواء كانت فرصًا جديدة في السوق أو أزمات اقتصادية. كما توفر نموذجا اقتصاديا أكثر استقرارا مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تتأثر بشدة بالتقلبات الاقتصادية. **(أحمد، مُحَمَّد عبد الله. مرجع سابق، ص 215-216)**

2-10- تحسين مستوى العيش وتعزيز العدالة الاجتماعية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحسين مستوى العيش من خلال توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، ودعم رواد الأعمال في تحقيق الاستقلال المالي. كما تسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية عبر إتاحة فرص اقتصادية لأفراد من مختلف الفئات.

ويمكن تلخيص أهم أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي: **(سفيان عبد العزيز، وآخرون، 2019 ،ص ص221-222)**

- تعزيز روح المبادرة الفردية والجماعية من خلال تقدمي أنشطة اقتصادية جديدة في قطاعات السلع والخدمات التي لم تكن متاحة سابق ؛
- إيجاد فرص عمل جديدة لأصحاب المؤسسات بصورة مباشرة، أو بصورة غري مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين؛
- إعادة تأهيل الأفراد الذين فقدوا وظائفهم بسبب إفلاس المؤسسات العمومية أو الهيكلة الداخلية أو الخوصصة، من خلال تعويض الأنشطة المفقودة؛
- استغلال الفروع غير الراحبة وغير الحيوية التي تم التخلص منها في المؤسسات الكبيرة، وتركيز الجهود على الأنشطة الأساسية؛
- دعم التنمية المحلية والتكامل بين المناطق من خلال توطين لأنشطة في المناطق النائية وتعزيز الثروة المحلية؛

- تعتبر المؤسسات الحلقة المركزية في البنية الإقتصادية، حيث تترابط بشكل وثيق مع المؤسسات المحيطة وتشاركها في استخدام المدخلات الاقتصادية المشتركة؛
- تعزيز الإيرادات المالية للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة التي تتحصلها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفري فرص للاندماج والتطوير للقطاع غري المنظم والعائلي كواحدة من وسائل الإدماج الإجتماعي والإقتصادي. **(سفيان عبد العزيز، وآخرون، مرجع سابق، ص221–222)**

المطلب الثاني: دور المؤسسات الاقتصادية في تنمية الاقتصادية

اولا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعود الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأدوار الحيوية التي تلعبها في التنمية الاقتصادية . وفيما يلي سنستعرض الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسات. تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الجانب الاقتصادي ويتمثل دورها في:

1– تقديم منتجات وخدمات جديدة مساهمتها في مجال الابتكار والتجديد.

يتجلى الإبداع والابتكار كأحد الجوانب الرئيسية في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. غالبا ما تعتبر هذه المؤسسات مصدرًا للأفكار الجديدة والمنتجات والخدمات المبتكرة والتي تصدر من معرفة هذه المؤسسات لاحتياجات عملائها **(مصطفى يوسف كافي ، 2014، ص40)**

2– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم قطاعات الاقتصاد في توفير فرص العمل، حتى على الرغم من حجمها الصغير وإمكانياتها المحدودة. فإنها تتفوق على المؤسسات الصناعية الكبيرة في إسهامها في خلق فرص العمل، ويتم تقدير هذا الدور بشكل كبير في الدول المتقدمة والنامية في ظل زيادة معدلات البطالة، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر فعالية في القضاء على جزء كبير من هذه المشكلة **(عادل كدودة آمنة عزيز، 2017، ص5)**

3– دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعبئة الادخار.

تعتبر وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تستخدم مدخرات الأفراد لتحقيق التنمية الاقتصادية. فهي تعمل على استيعاب الفائض المالي العاطل والمدخرات التي تتوفر لدى صغار المدخرين من أفراد الأسرة والأصدقاء، وتستثمر

هذه الموارد في أنشطة إنتاجية وخدمية، وتعمل على تشغيلها وتطويرها والمشاركة في أرباحها.(**أحلام ساري نوال بوعلاق، 2011، ص 7**)

4- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.

دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهم في تعزيز الصادرات تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الحرفي بقدرتها على تعديل برامج الإنتاج وفقا لاحتياجات الأسواق الخارجية بفضل مرونتها ورأس المال المستثمر المحدود استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفنون إنتاجية كثيفة العمل يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة، مما يمكنها من زيادة وتطوير صادرات منتجات متنوعة تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا بشكل غير مباشر في زيادة الصادرات من خلال ربطها بالمؤسسات الكبيرة وتوفير الأجزاء المكتملة أو السلع نصف المصنعة التي تحتاجها هذه المؤسسات كمدخلات للمنتج النهائي بأسعار تنافسية. يعتبر هذا الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات بمثابة دور المؤسسات المغذية.(**عبد الحميد عبد المطلب، 2009، ص ص 57 58**)

5- المحافظة على استمرارية المنافسة.

تجلى أهمية المنافسة في عصر التطورات السريعة من خلال التغيير والابتكار تتمثل المنافسة الحديثة في عدة أشكال، مثل المنافسة في الأسعار وشروط الائتمان وجودة الخدمة. الهدف من المنافسة هو تلبية احتياجات المستهلكين وتحقيق الأرباح والحفاظ على حصة السوق وتطوير نقاط القوة لتعزيز الموقع التنافسي. يتم تحقيق ذلك من خلال عدة مداخل (**سميرة محمودي، 2019، ص 205**)، الرؤية الجديدة والحديثة للإدارة الفعالة وأهمية التنمية البشرية، تشجيع الابتكار، تطوير تكنولوجيا الإنتاج، الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها سواء في ميدان الإنتاج أو الإدارة والتسيير.

6- دورها في زيادة الناتج الداخلي الخام.

يتجلى دورها هنا في زيادة مستوى التوظيف وهو عنصر أساسي في الإنتاج. وبالتالي، يؤدي زيادة التوظيف إلى زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، مما يعزز دخل الأفراد في المجتمع. ويتم توجيه جزء من هذا الدخل للإنفاق المباشر على الاستهلاك، بينما يتم توجيه الجزء المتبقي للاستثمار في مشاريع صغيرة أو الادخار في المؤسسات المالية التي توجهها إلى الاستثمارات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة معدلات الإنتاجية للعوامل المستخدمة في الإنتاج، وتعزز دورة المبيعات، مما يقلل من

تكاليف التخزين والتسويق. وبهذه الطريقة، تصل المنتجات للمستهلك بتكلفة منخفضة. وتسهم هذه العوامل في زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه، حيث تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من القطاعات الاقتصادية بشكل شامل .(**خليل عبد الرحمن ، ص 625 ،624**)

7- دورها في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية في المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية.

يمكن أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في مكافحة الفقر عن طريق الوصول إلى صغار المستثمرين والانتشار الواسع الذي تتمتع به، خاصة في المناطق النائية أو التي تعاني من احتياجات تنموية كبيرة. هذا الانتشار يتيح لها فرصا أكبر في تحقيق التنمية والتطور من خلال تنشيط تلك المناطق من خلال هذه المشاريع.(**شامية بن عباس، هدى معيوف،2017، ص6**)

8- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للمواد الأولية والقطع المصنعة وتحقيق القيمة المضافة.

نظرا لتنوع منتجاتها وتواجدها الكبير، يعد القطاع الصغير والمتوسط مصدرًا هاما للمواد الأولية والقطع المصنعة التي تزود المؤسسات الكبيرة بما يلزمها منها بأسعار منخفضة. وبدلاً من استيراد هذه المواد والقطع من الخارج بتكلفة أعلى، تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة المحلية وتقليل تسرب الأموال إلى الخارج. كما تستثمر هذه المؤسسات جزءًا من أموالها في إنتاج المواد والقطع التي تحتاجها، مما يجعلها تعتبر مكتلة النشاط المؤسسات الكبيرة.(**عمر وصفي عقيلي، 2018، ص 32**)

9- التكيف مع التقلبات والأزمات الاقتصادية.

نظرا لمرونتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر مرونة من المؤسسات الكبيرة فهي تتمتع بالقدرة على استجابة متطلبات السوق بسرعة وفعالية، وذلك بسبب حجم الاستثمار الأصغر فيها، مما يسهل تحويلها وتعديل استراتيجياتها الاقتصادية. ومن هنا، تتجلى أهمية هذه المؤسسات خاصة في فترات الأزمات، حيث تلعب دورا بارزا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة (**خالد قاشي، أيوب الشيكر ،2017، ص5**)

ثانيا: المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لإنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة جديدة هناك عراقيل عدة ، حيث تؤدي في غالب الأحيان إلى فشل المستثمر وإحباطه ومن ثم إجباره على التخلي عن مشروعه بعدما قطع فيه أشواطا كبيرة ، وهذه العوائق تتمثل في :

1.عراقيل التنظيم وسلوك الإدارة العمومية :

على عكس ما نرى في الدول المتقدمة من الإدارة العمومية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمدها بدعم مستمر وقوي ، وذلك لإدراكها أهمية هذه المؤسسات ، بحيث نجد في الدول المتخلفة ومنها الجزائر عوائق كبيرة تجابه هذه المؤسسات من ناحية الإدارة العمومية ، حيث تفشت البيروقراطية بشكل خطير في المجال الاقتصادي بأكمله ، وكلنا نعرف ما للبيروقراطية من آثار سلبية على الحياة الاقتصادية وحتى الحياة الاجتماعية ككل.

كما نجد تعدد مراكز اتخاذ القرار والآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة كل ملف أو مسألة تتعلق بالمستثمرين الخواص والمتعاملين الاقتصاديين ، أضف إلى ذلك مظاهر المحسوبية والرشوة التي تشكل كلها عوائق سلبية تؤدي إلى الانسحاب اللاطوعي لهذه المؤسسات ، وهذا بالنظر إلى الضعف التي تتميز به هذه المؤسسات والمتمثل في ضعف قدرتها المالية وضعف قدرتها على التصدي ومقاومة هذه الظواهر السلبية ، باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية فإن الظواهر السالفة الذكر أصبحت تحديا أصبحت تحديا حقيقيا لنمو هذا القطاع قد تكون سببا مؤديا إلى اختفاء هذه المؤسسات من الساحة الاقتصادية ، مما يسبب خسارة فادحة للاقتصاد الوطني أضف إلى ذلك خسارة كبيرة في عدد مناصب الشغل. **(عياش قويدر، ص 185 – 186)**

1-1- عوائق ومشاكل التمويل والائتمان: إن مشكل التمويل والائتمان يشكل

العائق الأول والكبير الذي يواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها وتطورها ، وهو مشكل يواجه المؤسسات العمومية والخاصة وبالخصوص هذه الأخيرة ، كون المؤسسات العمومية تلقى على الأقل بعض الدعم من مالكيها وهي الدولة، ومن المعلوم أن توفر مصادر تمويل متاحة ورخيصة يمكن المشروعات من الانطلاق ويشجع أصحابها على المضى قدما في تجسيدها.

إن هذا المشكل المتمثل في التمويل والائتمان نتج من اتحاد عدة عوامل هي:

العلاقة السيئة المتسمة بالعدوانية بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ، فالبنوك لا تجازف بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة متحججة بضعف الضمانات التي تقدمها وعدم أهمية المشاريع التي تطرحها ، أي عدم جدوى المشاريع اقتصاديا ، ومن جهة أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتهم البنوك بالبطء في الإجراءات وتفضيل النشاطات التجارية أي ما يتعلق بالاستيراد.

معدل الفائدة تفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدلات فائدة كبيرة وتتحجج البنوك في هذا بأن التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الشبابية منها يعرضها إلى مخاطر أكبر ، وأن نسبة نجاح هذه المؤسسات ضئيلة وبالتالي انعدام الضمانات التي ترضي وتطمئن المؤسسات المالية ، بالإضافة إلى مشكل معدل الفائدة نجد مشكل السياسة الجبائية ومخاطر سعر الصرف والرسوم الجمركية. (**قويقح نادية ، 2001 ، ص 40**)

1-2- مشكل العقار الصناعي:

بعد أكثر من أربعين سنة من استقلال الجزائر فإن موضوع ملكية الأراضي التي تقام عليها هذه المشروعات لا يزال موضوع ملكية الأراضي التي تقام عليها المشروعات قائما رغم محاولات الإدارة حل هذه المشكلات لأن هذا المشكل يؤدي إلى نوع من عدم الاستقرار على الأقل النفسي للمستثمر الصغير وهو لا يطمئن لملكية أصل من أصوله المهمة.

إن إشكالية العقار المطروحة تكمن أكثر في عدم الاستغلال الأمثل والعقلاني والرشيد للمساحات الموجودة.

1-3- مشكل التموين:

إنه لمن المعلوم عند كل واحد منا أن التموين يعتبر الوقود المحرك لعجلة مردودية المؤسسة وأن أي اضطراب أو عجز في التموين سواء بالمواد الأولية أو بقطع الغيار أو التموين بالتجهيزات سيؤدي حتما إلى عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ، وإن المتتبع لقطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجدها تعاني من هذا المشكل خاصة فيما يخص التموين بالمواد المستوردة وهذا رغم انفتاحالجزائر على السوق العالمية.

ا – التموين بالمواد الأولية وقطع الغيار :

نظرا لما يعانيه السوق المحلي من النقص في المواد الأولية وقطع الغيار شهدت الصناعات بمختلف أنواعها تعطلات و توقفات عديدة بسبب التقطعات في المخزونات هذا أدى بها إلى الاستيراد رغم التكاليف المرتفعة أو البحث عن شريك ولو كان ذلك مكلفا. (**خميسي نويرة ، 2002 ، ص 8**)

ب – التموين بالتجهيزات :

من المعروف أن الجزائر تعرف تبعية مطلقة في للسوق الأوربية في مجال التجهيزات الصناعية بصفة عامة ولفرنسا ، إيطاليا ، وإسبانيا ، بصفة خاصة ، ونظرا لغلاء التجهيزات الجديدة فإن المستثمر يلجأ إلى شراء الآلات القديمة والمستعملة الأقل تكلفة مما يؤدي إلى التأثير سلبا على المنتج الصناعي كما ونوعا .(**شبايكي سعدان، 2002**)

1-4- مشكل نقص المعلومات الاقتصادية:

إن الغياب الملحوظ المكاتب الدراسات والتوجيه الاقتصادي وعدم القدرة على تنظيم مصادر للإعلام وهيكلتها ونقص المعلومات فيما يخص المحيط الخارجي والافتقار إلى إستراتيجية وطنية منظمة ومتخصصة في البحث والإعلام الاقتصادي ، أدي إلى خلق مشكل نقص المعلومات عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا رغم أهمية هذا القطاع واقتحامه عدة ميادين

1-5- مشكل التكوين المهني :

إن نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة في تكوين العمال والمسيرين يعتبر عائقا كبيرا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تؤثر على إنتاج المؤسسات و يعتبر أهم عوامل الإنتاج الذي يجب أن يحظي باهتمام وتوفير كل الظروف والعوامل لتحسين المؤسسة كما ونوعا.

1-6- مشكل البنى التحتية:

إن من المشاكل العويصة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدد كيانها وتهدد استمرارها البنية التحتية المتمثلة في الطرق والمخازن ومراكز التبريد والسكك الحديدية والمؤسسات النفعية ، وسنتطرق هنا إلى بعض البنى التحتية وهي كما يلي: (**كليفورد بومبارك ، 1986،ص35**)

أ – الأراضي:

المشكل الرئيسي المتعلق بالأراضي هو ملكيتها كما تطرقنا إلي ذلك في مشاكل العقار والمشكل الثاني المتعلق بالأراضي كذلك هو طول الحصول عليها فالعديد من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم في الآجال المحددة.

ب – المؤسسات النفعية :

ونقصد بها المؤسسات التي تقوم على توفير الأموال الضرورية لنشاط معين مثل مؤسسة الكهرباء والغاز والبريد والمواصلات ومصالح المياه ، فغياب هذه المؤسسات أو بعدها يؤثر على السير الحسن لنشاط هذه المؤسسات فمثلا عند حصول عطل كهربائي في مؤسسة تعتمد بشكل كبير على الكهرباء إن لم يصلح بشكل سريع فإن المؤسسة ستتعرض إلى خسارة فادحة وتنخفض مردودية العمل.(**سلطاني مُحَّد رشدي ، 2005/2006 ، ص 41**)

ثالثا: مقومات نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من العوامل التي تساعد في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها يمكن إجمالها فيما يلي: **(زينة بن وسعد، 2018/2017، ص107)**

مواقع المصانع المنتجة ومدى قربها من الأسواق

يعد الموقع المتميز عاملا هاما يسهم في تحسين كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقليل التكاليف، مع الالتزام بالمسؤولية البيئية للحفاظ على الجودة البيئية.

2-1- مصادر التمويل.

تحقيق رؤية شاملة لسير العمل يعتبر أمرا هاما لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتعين عليها أن تكون على دراية بتفاصيل مختلف جوانب عملها تشمل هذه الجوانب الجوانب المالية والتسويقية والفنية الداخلية، بالإضافة إلى مراقبة البيئة الخارجية

- تعتبر الحساسية للتغيير والقدرة على التكيف وتشخيص المؤشرات المختلفة في البيئة الخارجية أمورًا حاسمة لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فهذه المؤسسات يجب أن تكون قادرة على التعامل مع التغيرات وتحليلها بشكل دقيق وفهم أثرها المحتمل على أنشطتها.
- المعارف الإدارية هي جميع المعارف والمهارات التي يحتاجها قائد المشروع لأداء وإدارة جميع وظائف المشروع بنجاح. يجب على قائد المشروع أن يكون ملما بهذه المعارف وأن يكون قادرا على تنفيذها بنفسه.
- يعتبر إعداد خطة العمل أمرًا حيويًا لأي شخص ينوي بدء مشروع صغير. يجب على المقترح للمشروع أن ينشئ خطة شاملة ومكتوبة تعتبر الأساس الأمثل لنجاح المشروع. فالخطة الجيدة تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة وتوجيه جميع الجهود والأنشطة نحو تحقيق الأهداف.

- تعتبر إدارة الموارد المالية أمرًا حيويًا لمواجهة المشاكل المالية وضمان استمرارية العمل بشكل صحيح. واحدة من أفضل الوسائل الدفاعية لمواجهة هذه المشاكل هي تطوير أنظمة معلومات عملية قوية واستخدام هذه المعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالعمل يعد الاعتماد على أنظمة معلومات عملية قوية أمرًا حاسما لصاحب المشروع للتحكم في صحة الوضع المالي للمشروع.
- إدارة الأفراد بشكل فعال تعتبر أمرًا حاسما بغض النظر عن طبيعة المشروع. يجب على أصحاب المشاريع أن يتعلموا كيفية إدارة الأفراد بشكل صحيح، حيث يعتمد نجاح المشروع بشكل كبير على العاملين المدربين والملتزمين بأداء عملهم بشكل جيد.

إضافة إلى مقومات أخرى تتمثل في: **(مليكة مقداد، 2018-2019، ص89)**

- يجب أن يتم التدخل بشكل قانوني وسياسي واقتصادي لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التنافس غير المتكافئ مع المؤسسات الكبيرة ومن حالات الاحتكار في السوق. ينبغي تبني سياسات وقوانين تعزز المنافسة العادلة وتحمي حقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على فرص متساوية.
- يجب إنشاء أجهزة وهيئات حكومية مستقلة تهتم بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير برامج فاعلة تقدم المساعدة الفنية والمالية لهذه المؤسسات. ينبغي أن تكون هذه الأجهزة مختصة في تحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم الملائم لها.
- يجب دعم علماء الإدارة في إجراء دراسات وبحوث لفهم وتسليط الضوء على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها الفريدة واحتياجاتها الخاصة.

المبحث الثاني: المفاهيم الاساسية لتنمية المستدامة

المطلب الاول ماهية التنمية المستدامة وأبعادها

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية العالمية ، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها، حيث عقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات، ورغم الانتشار السريع المفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها، إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا، بوصفه مفهوما وفلسفة علمية، ومازال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من الكثيرين، ولذلك فقد تم التطرق في هذا المبحث الاول الى ثلاث مطالب تم فيها تحديد مفهوم التنمية المستدامة واهدافها وابعادها

اولا : مفهوم التنمية المستدامة

يرجع ظهور مصطلح التنمية المستدامة إلى ظهور تقرير لجنة (بوتلاند) والذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة ، على أنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم. (**اللجنة العلمية للبيئة والتنمية، أكتوبر 1989**) مستقبلنا حيث شهد مفهوم التنمية المستدامة تطورا كبيرا منذ بداية الستينات من القرن الماضي إلى اليوم (**Frank Dominique; 2005, pp25**). ففي عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة (1960-1970) ، اقترن مفهوم التنمية المستدامة بالنمو الاقتصادي ، مثل الدخل القومي والدخل الفردي(**مُحَمَّد عبد الشفيع عيسى (2008)، ص 156**). وفي العقد الثاني للتنمية (1970-1980) ، اكتسب مفهوم التنمية أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية ، بجانب البعد الاقتصادي، وخلال عقد التنمية الثالث (1980-1990) اكتسب مفهوم التنمية بعدا حقوقيا وديمقراطيا يتمثل في المشاركة العامة في اتخاذ القرارات التنموية الخاصة بالحكم الراشد، أما عقد التنمية الرابع 1990 فقد شهد نقلة نوعية في مفهوم التنمية ، حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في إعلان (ريو) لعام 1992 الذي تضمن مبادئ تدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال في توزيع الموارد الطبيعية (**Frank Dominique,op-cit.p11**) كما تجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة تعاني من التزاحم الشديد في التعريف والمعاني ، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما في تعدد وتنوع التعريفات تذكر أهمها:

ففي تقريره مبادرة من أجل التغيير، عرف (جيمس سبيث) مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية المستدامة بأنها: " تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزيع عائداته بشكل عادي أيضا، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها ، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم ، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم ، إنها تنمية لصالح الفقراء والطبيعة والمرأة وتستند على النحو الذي يحافظ على البيئة ، وهي تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة فيما بينهم"(**دوناتو رومانو ،2003، ص 52**).

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها : "مسار قائم على المشاركة ورشادة الحكم الديمقراطي للخيارات المجتمعية المشتركة "(**Antoine Da gumbo, 2003, p26.**)

وعرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها : "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية ، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار و إرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية ، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ، ومقبولة من الناحية الاجتماعية ". (**عبد الرحمان مُحَمَّد عبد الرحمان،2007،ص 7**)

كما أنها عملية مستمرة تعبر عن احتياجات المجتمع وتقوم على مبدأ العدالة والمشاركة العامة ، ورشادة استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية، واتخاذ تحولات هيكلية في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتمكين لآليات التغيير وضمان استمراره.

(Beat Burgemmeir; op–cit p43–44)

و الخلاصة أن التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي ، أنه على الدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الأرياف، وعلى الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني والأمثل للأراضي الزراعية وخاصة الموارد المائية. وأيضا على الصعيد التكنولوجي هي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة غير الملوثة للبيئة ، والتي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة ، والتي تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة لطبقة الأوزون.

وأن القاسم المشترك لهذه التعريفات ، أنه لكي تكون هناك تنمية مستدامة يجب ألا نتجاهل المحيط البيئي ، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية ، وإعطاء تحول تقني للقاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة (**اللجنة العالمية للبيئة والتنمية . مستقبلنا المشترك، مرجع سابق، ص 24**) . وكذلك التركيز على ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي الناجم عن الطفرة الصناعية والعمرانية والسكانية، التي شهدها العالم مؤخرا، وذلك من أجل ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تصبوا إليها، والقواعد التي تتحقق من جرائها، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- تحسين ظروف معيشة الفقراء ، حيث أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت الإستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية ، وهذا ما يتطلب تعزيز السياسات والإجراءات والحوافز التي تشجع على السلوك الراشد بينيا والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية والمشاركة الكاملة للمستفيدين من عملية التنمية وخاصة الفقراء منهم (**دوناتو رومانو، مرجع سابق ، ص 88**)

- الإشباع العادل للحاجات الأساسية للإنسان انطلاقا من حقه في البقاء، وهذا ما يتطلب تضامنا بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية وتعزيز التنمية البيئية.
- الاستقلالية في اتخاذ القرارات وتبني نموذج تنموي داخلي يلبي احتياجات الشعوب وتعريفها بحرية، واختيار نمط الحياة المناسب لها ، والمتوافق مع السياق التاريخي والمؤسسي والإيكولوجي والثقافي لأفرادها ، فالتنمية المطلوبة هي التنمية التي تنبع جذورها من خصوصيات المجتمع، والقائمة على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.(**دوناتو رومانو، مرجع نفسه ، ص 88**)
- تعزيز الحكمة الإيكولوجية من خلال البحث عن تنمية متوافقة مع البيئة ، ولذلك فإننا في حاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن الواحد والعشرين أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات (**نفس المرجع ، نفس الصفحة**) الإنسانية وذلك من أجل التمكين و المشاركة والحراك والتماسك الاجتماعية، والمحافظة على الهوية الثقافية والتطوير المؤسساتي، أي العمليات التي توحد فيها الجهود الشعبية مع السلطات الحكومية، تحسبا للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، وتحقيق التكافؤ لهذه المجتمعات في إطار حماية الأمة، وتمكينا لها من الإسهام الكامل في التقدم القومي (**محي الدين صابر، 1987، ص 116–118**) . وحسب تقرير الأمم المتحدة حول تقدم الشعوب عام 1998 ، يشير إلى أنه سيأتي اليوم الذي يقاس فيه تقدم الشعوب ليس بالقوة العسكرية و الاقتصادية، ولا فخامة العواصم و عمائرها الشامخة، ولكن بسلامة وصحة وتعليم رعاياها، وبالفرص المتاحة لهم للعمل والكسب العادل، وبقابليتهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وباحترام حقوقهم وحرياتهم السياسية، وباستعدادهم لرعاية العاجزين والضعفاء والأطفال القاصرين" (**الهام الطالب، 1999، ص 374–375**) وذلك لأننا نعيش في كوكب محدود الموارد، وعلينا أن نعرف كيف نعيش تحت السقف الإيكولوجي الذي يضمن ديمومة الموارد ويحددها.
- ضمان التخطيط التشاركي بشكل يسمح بإعادة توزيع السلطات والأدوار بين الدولة والسوق والمجتمع المدني ، والتركيز على كيفية إدارة المخاطر والحفاظ على الأصول البيئية والاجتماعية. (**نفس المرجع نفس الصفحة**)

- حماية البيئة الطبيعية من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات البشر والبيئة ، والتعامل مع النظم الطبيعية باعتبارها أساسا لحياة الإنسان، ومن ثمة فهي تهدف إلى تحسين رأس المال الطبيعي وترقية الموارد الطبيعية وحماية الأنظمة الإيكولوجية للبشر واستغلالها بشكل عقلاني.
- تعزيز الوعي البيئي من خلال تنمية الشعور بالمسؤولية البيئية والمشاركة في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة ، حيث تتطلب تغييرا في سلوكيات المواطنين و الشركات والحكومات والمؤسسات الدولية في مواجهة المخاطر التي تواجه الإنسان ، كغياب العدالة الاجتماعية والمخاطر البيئية والصحية والتغير المناخي (**عثمان مُحَمَّد غنيم وماجدة أبو زنط 2007، ص 33**)، من الأهداف السابقة يتبين لنا بأن الاستدامة ليست فقط مسألة بيئية ، بل أنها تتعامل مع التغيرات والمشاكل في مجالاتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع ، وذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استعمال التكنولوجيات الحديثة في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر أو على الأقل تكون هذه المخاطر تحت السيطرة بإيجاد حلول مناسبة لها . "
- تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، وذلك باستعمال الموارد الطبيعية

وتوظيفها بصورة عقلانية دون استنزافها أو تدميرها، لأن السبب الرئيسي للاستنفاد المستمر للموارد الطبيعية هو أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة خاصة في الدول المتقدمة صناعيا. مما أدى إلى عدم استطاعة كوكب الأرض على تحمل أنماط الاستهلاك السائدة في الدول الصناعية على نطاق عالمي من الأهداف السابقة يتبن لنا التنمية المستدامة، لا يمكن حصرها في الحدود الطبيعية للبعد البيئي، بل هو مفهوم واسع يستوجب أبعاد سياسية واجتماعية، إلى جانب البعد الاقتصادي، فهي تنمية تفاعلية حركي، تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة والموازنة بين الأركان الثلاثة البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة هي تنمية ذات قدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محورا أساسيا لها، يهدف إلى رفع المستوى المعيشي من جميع جوانبه، مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها.

ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين ثلاث عناصر أساسية، وهي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وأن إغفال البعد الاجتماعي أو البيئي، يؤثر سلبا على البعد الاقتصادي.

1.البعد الاقتصادي

تهدف إلى إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية ، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة ، فضلا عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية . إلى جانب ذلك تهتم التنمية المستدامة بالمساواة بين الشعوب والدول في مستوى التنمية الاقتصادية . حيث تشير المؤشرات العالمية إلى أن شعوب الدول المتقدمة تنعم بالثروة والرفاه الاجتماعي ، وازدياد مستوى نموها الاقتصادي، مما أدى إلى تطور أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها، وفي مقابل ذلك تشهد الدول النامية تدهور كبير في مواردها الطبيعية وتراجع أداء اقتصادياتها ، مما ينعكس سلبا على الجانب الاجتماعي لشعوبها من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى معيشة أفرادها. وذلك نتيجة لاعتمادها على الاقتصاد الريعي ، وزيادة الإنفاق العسكري بدلا من محاربة الفقر و الأزمات الاقتصادية التي يعيشها وهذا ما يفرض رشادة استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى حماية البيئة وتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة والقادمة.(**صالح عمر فلاحي، مرجع سابق، ص 17**)

ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج المتوافق مع النظام البيئي يختلف عن الإنتاج الحالي ، وعليه فإنه ينبغي تغيير أسلوب الإنتاج، وذلك من خلال إدخال إصلاحات أساسية وبشكل أولي على نظام الإنتاج كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية) . ويعتبر تغيير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي (التنمية) مثل التحول من استخدام الوقود الأحفوري (النفط) إلى استخدام الطاقات المتجددة، والتحول من استخدام مواد خام إلى مواد مستعملة (**دو خلاسموشييت ، 2000، ص 26**) ،فظلا عن ذلك العمل على تقليص المخرجات (المخلفات) من نفايات وملوثات ، وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية ، في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية. وكذلك عقلنه استغلال الموارد الطبيعية بمستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض التقديرية. (**كلود فوسليرويتر جيمس ،2001، ص 81**)

يقوم هذا البعد على أساس مبدأ العدالة والعواقب التوزيعية للسياسات، ويهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والدخل الكافي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. كما يتعلق هذا البعد بالصحة والتربية

والسكن والعمل ، وضمان سلامة أنظمتها الإنتاجية التقليدية وبيئتها الاجتماعية (**صالح عمر فلاحي، المرجع السابق، ص 10–11**)

وبالأساس يهدف إلى تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر، والى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن ، واحترام حقوق الإنسان(**بقة شريف والعيب عبد الرحمن، مرجع سابق ، 35**)

ويعرف المدير التنفيذي (لبرنامج) الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة بأنها تنمية لا تكتفي بتوليد النمو فحسب ، بل توزع عائداته بشكل عادي أيضا ، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها ، وتمكن الناس بدل تهميشهم ، وتوسع خياراتهم وفرصهم ، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم(**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1999**)، وتعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف فيما بين الأجيال ، مما يمكن الأجيال الحاضرة والمقبلة من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف ، مع مراعاة عدم تجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية (**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفس المرجع، نفس الصفحة**) . وكذلك يهتم البعد الاجتماعي بتثبيت النمو السكاني لفترة طويلة (بمعدلات تشبه المعدلات الحالية)، لان النمو المستمر للسكان أصبح أمرا مكلفا، فهو يحدث ضغوطا شديدة على استخدام الموارد الطبيعية ، وتكون النتيجة تزايد إنتاج النفايات السائلة والغازية والصلبة، وهو يعني استنزاف الموارد وتدهور البيئة الطبيعية (**مُحَمَّد ابراهيم مُحَمَّد شرف ،2008 .ص 199**)

فضلا عن ذلك يجب العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان ، لان حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة ، وضغط السكان هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى (**سنوسي وزوليخة وبوزيان الرحمان هاجر ، 2008،ص 7**)، وكذلك يمكن القول بان التنمية المستدامة والرشادة هي تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس.

وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر وتوسيع نطاق الخيرات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من اجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق أما التنمية بواسطة الناس أي إعطاء لكل فرد فرصة المشاركة فيها ، وأكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة(**زرنوح ياسمينة، ص 124**)،وكل ذلك من أجل تحقيق الاستدامة الاجتماعية التي هي: (القدرة على توفير الموارد والحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في العيش كالحصول على الحاجيات الأساسية، من أكل وصحة وتربية و تعليم وسكن وكذلك

الحصول على الخدمات والسلع سواء كانت عينية أو معنوية، والمساهمة في الحياة السياسية وحماية حقوقهم ولتحقيق هذه الاستدامة، يستوجب وجود تألف داخل نفس المجتمع، والسهر على توفير نسيج اجتماعي منسجم، بعيدا عن التوترات والصراعات السياسية والاقتصادية والايكولوجية، والتي تشجع على تفاقم اللامساواة)

2. البعد البيني

يقوم هذا البعد على أساس مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على المحافظة على سلامته الإيكولوجية وقدرته على التكيف ، فإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى (**Marie claude smouts.op-cit.p.6.**) ، لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجازوها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي الى تدهور النظام البيئي ، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية ، واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.(**ناصر مراد،2009، ص108**)

وكذلك تحقيق الاستدامة البيئية التي هي أسلوب تنمية يقود حتما إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية ، لضمان حماية البشر، كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي، بحيث لا يقود إلى تدهورها بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون، والقضاء على طبقة الأوزون ، والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي ويكون ذلك عن طريق محاربة التلوث والتقليل من استهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة"(**Marie claudesmouts,2005, ,p.5.**)

ففي البعد البيئي يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة، على مفهوم الحدود البيئية، والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة، لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف، وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة.

المطلب الثالث: العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية المستدامة:

– مساهمتها في توازن الجهوي ودعم الاستهلاك:

التوازن جهوي تعمل المؤسسات صغيره ومتوسطة على تحقيق التوازن الجهوي ما بين المدن والارياف حيث انه بسبب ظروف السيئة التي تعاني منها المناطق الريفية من الانخفاض وتدني في مستوى التعليم وتكوين وارتفاع عدد العطلين عن العمل فان الضرورة الاقتصادية والاجتماعية تقتضي توجيه عدد من الاستثمارات نحو المناطق لليفية ومن التجارب التي صار يضر بها المثل عن دور المؤسسات صغيره والمتوسطة في تطوير هذه المناطق تجه اليابانية التي

اثبتت كفاءتها في مجال التعاون بين الارياف للقيام بالأنظمة المنتجة المعتمدين في ذلك على الموارد الأولية التي يحصلون عليها من المصنع الكبير ويعتبر ذلك تكاملا اقتصاديا.

– دعم الاستهلاك تغطي المؤسسات الصغيرة المتوسطة طلب المحلي على المنتجات التي يصعب اقامه صناعيات كبيره لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نسطي بالأفراد في الدخل القومي كما ان الانخفاض النسبي في الأجور العاملين بالمؤسسة الصغيرة يؤدي لان تكون قابليه الاستهلاك هنا ما يؤدي الى زيادة حجم الاستهلاك الكلي نسبه لتوجيه كل او معظم دخلهم نحو الاستهلاك وبصفه خاصه نحو سلعه المحلية الأكثر تداولا ولاستهلاكا .

– تدعيم دور المشاركة الوطنية في التنمية الاقتصاد القومي: تدعم مؤسسات صغيره والمتوسطة احدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في التنمية الاقتصادية لأنها تعتمد على رؤوس الاموال الوطنية والمدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها كما انها لا تجذب رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم فان تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركه الافراد المجمع في التنمية وتساهم في الاعداد الوطنيين الصناعيين وتكو الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين (**عماد، (2015)**

– اهميه المؤسسات تغرم المتوسطة في امتصاص البطالة: تلعب ا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة او النامية المحرك الاساسي في الاقتصاد من خلال الدورة الاساسي الذي تلعبه في تخفيض من حده البطالة لذلك يجب العمل على تدعيم هذا النوع من المؤسسات والعمل على ترقيه من اجل خلق مناصب شغل وتوفير يد العاملة كما ان هنالك مجموعه من الخصائص السابقة الذكرى التي تساعد المؤسسات المصغرة على امتصاص البطالة ومن بين هذه الخصائص الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة ذات العالية والتي لا تتطلب رؤوس اموال كبيره خاصهلنسبة للدول النامية وهذا لملائمتها سواء البيئية الاقتصادية او الاجتماعية مما يؤدي الي انخفاض التكلفة الاستثمارية الازمة لفرص العمل (**الاورو جزائرية، 2**)

–اهميه المؤسسة التغير المتوسطة في الادخار: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات حجم صغير اي هي ليس بحاجه لرؤوس الاموال ضخمه التي تستخدمها المؤسسات الكبيرة فهي تتطلب اموال قليله من خلال الادخار الخاصةsl لأفراد بغرض استثمارها وامتصاص جميع الاموال الكامنة لدى صغار المستثمرين (**القادر، 2014 2012**)

توطين السكان وتقليل من حركه الهجرة: ان ظروف المعيشة صعبه الخاصة في الدول النامية جعلت سكان الريف يهاجرون الى المدن لتقرب من المرافق العامة الضرورية للحي اة وفرص العمل وقد أسفر النزوح الريفي عن العديد من المظاهر السلبية منها الضغط على الخدمات المرافق العامة الامر الذي جعل العديد من الدول تتبنى سياسات ترمي الى تثبيت السكان بتدعيمهم بنشاطات اقتصاديه ولا سيما القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**عمار، 2010**)

-استغلال الموارد المحلية: تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد المحلية العاطلة لان طلب هذه المؤسسات على راس المال محدود ومن ثم فان المدخرات القبل ية قد تكوني كافيه لإنشاء المشروع الامر الذي يؤدي الى زيادة الانتاج وست حاجيات المناطق المحلية ثم ان هذه المؤسسات الاستغلال الموارد الموجودة في المناطق المحلية ستؤدي الى ترشيد قوه العرض والطلب في الاسواق السلعو الخدمات من خلال تنويع تشكيله المنتجات وانخفاض الاسعار (**الساسية، 2014**)

-دعم المقاولاتية الابتكار والإنتاجية : لقد ارتفعت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الديناميكيات الابتكار خلال عقود الأخيرة ومع نمو الدخل الطلب المتخصص في الاسواق الناشئة والتكنولوجيا السريعة وتيره التفسير مكانتها من تعزيز مزايا النسبية وتقليل العيوب الهيكلية الناجمة عن القيود الموارد وقدرتها المحدودة على جني وفارات الحجم كما ان طبيعة النشاط المؤسسات صغيره والمتوسطة تفرض عليها الاعتماد على الموارد البشرية والابتكار حيث اقر back et al انها لأنها مؤسسات قادره على الابتكار خلال مختلف مراحل الانتاج وبتكاليف استثمار قليله في البحث والتطوير بسهوله تحصلها على الابحاث الأكاديمية وما تتوصل اليه الابحاث التي تقوم بها المؤسسات الكبيرة كما ان صغار الرأسمالية يدفعها ويحفزها للابتكار وخلق طرق جديده للعمل وطرح المنتجات المحسنة المتطورة والمبتكرة وبصفه عامه كلا من المقاولتية والابداع اساس المشاط المؤسسات صغيرة والمتوسطة وخليه ملازمتان لها وفي الواقع مثلث المؤسسات تغرى والمتوسطة في اوروبا بنسبه حوالي 20% من براءة الاختراع التي تعد كأحد المعايير الابتكار في مجالات البيولوجيا الحيوية (عباس، 2021(

- توزيع العدل للدخول : نتيجة تواجد عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق البلاد الواحدة والتي تعمل في ظروف تنافسيه واحده وتمكن من جعل النشاط الاقتصادي يتدرب من الاعداد الهائلة للأفراد والعمل على خلق فرص العمل وتخفيف من حده الفقرة على مستوى كامل جهات البلد بحيث يكون التركيز على المناطق الكبرى اهمال المناطق الريفية والصحراوية او المناطق النائية منه وبالتالي ينشأ نوع من العدالة في

توزيع الدخول المتاحة وهو ما تفقده العديد من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف غير تنافسيه (عدكة، 2012)

– دعم الناتج المحلي: فهي تعتبر اداه ذات فعالية في توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال قدرتها و اعتمادها على الخدمات المحلية بصفه اوليه الامر الذي يؤدي بها الى زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي كما انها تعمل على انتاج بدائل للواردات من السلع لتوفير حاجه السوق من السلعة الاستهلاكية والسلع الوسيطة)2018(.. سليمة)

توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيام بتوزيع صناعات الجديدة على المدن الصغيرة والارياف والتجمعات السكانية المائية وهذا ما يعطيها فرصه أكبر الاستخدام الموارد المحلية وتنتها وتلبيه الاحتياجات الاسواق المتواجدة في تلك الاماكن كما تساعد المؤسسات صغيره متوسطة على تنويع الهيكل الانتاج وذلك لأنها لا تعتمد على المنتج الواحد بل انها منتشرة

في مختلف انواع الصناعات والخدمات المختلفة بالإضافة إلى ذلك فهي تصلح لكافة القطاعات الصناعية وهذا ما يساعدها على مدى المؤسسات الكبيرة بقطع العيار والمستلزمات الانتاج المكملة لها كما تتنافس المؤسسات صغيره المتوسطة مع المؤسسات الكبيرة في عده مجالات وهي تظهر بعده اشكال وذلك من خلال تحسين المنة وج النوع الخدمات الاسعار الى اخره (سليمة ب.، 2018)

الدراسات السابقة

لا يمكن لأي بحث علمي أن يتأسس بشكل سليم دون الرجوع إلى ما سبق من دراسات وأعمال بحثية ذات صلة بموضوعه، إذ تشكل هذه الدراسات أرضية معرفية ومنهجية تساعد الباحث على فهم الإشكالية بعمق، وتجنّب تكرار ما تم إنجازه مسبقًا. كما تُمكِّن من الكشف عن الثغرات البحثية أو الزوايا التي لم تحظَ باهتمام كافٍ، ما يتيح للباحث فرصة الإسهام في تطوير المعرفة العلمية من خلال طرح إشكالية جديدة، أو مقاربة مختلفة، أو معالجة ميدانية معمقة.

وفي هذا الإطار، تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات التي تناولت دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية والوطنية، والاستفادة منها في بناء الإطار النظري للبحث الحالي، فضلاً عن توظيف نتائجها في إثراء النقاش وتحليل المتغيرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

❖ **الدراسة الثانية:**

عنوان الدراسة:

"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات: دراسة تحليلية للفترة 2019-2023"

-إعداد :**الدكتورة صليحة بوعلي**، جامعة الجزائر 3 – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2023.

الإشكالية:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، وبناء اقتصاد وطني متنوع خلال الفترة (2019-2023)؟

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعرف على السياسات الحكومية الجديدة الموجهة لدعم هذا النسيج الإنتاجي.
- تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاقتصادي والتشغيل الذاتي خلال المرحلة الانتقالية 2019-2023.
- دراسة التحديات البنيوية التي لا تزال تعيق أداء هذه المؤسسات، رغم الجهود المبذولة.

نتائج الدراسة:

- أشارت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 90% من النسيج الاقتصادي الوطني، لكنها تعاني من ضعف الإنتاجية.
- تبيّن أن الإصلاحات التي تمت بين 2019 و2023، كإنشاء وزارة منتدبة للمؤسسات الناشئة والصندوق الوطني للتمويل، كان لها أثر إيجابي في تحفيز الريادة، لكنها لم تشمل بعد كل القطاعات.
- بيّنت الدراسة أهمية رقمنة الإدارة والتمويل التشاركي كبدائل حقيقية لتجاوز العقبات التقليدية.
- أوصت بضرورة التكامل بين القطاع العمومي والخاص، وتوجيه الطلب العمومي نحو منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز الطلب الداخلي.

❖ **الدراسة الثانية:**

عنوان الدراسة:

"إستراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من أصحاب المشاريع"

–إعداد :**الدكتور عبد القادر بن دحمان**، جامعة مستغانم، نُشرت في مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 12، العدد 2، سنة 2022.

الإشكالية:

كيف يمكن تطوير إستراتيجية فعّالة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة التي تمر بها الجزائر؟

أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الديناميكية الاقتصادية المحلية.
- تقييم فعالية برامج الدعم والمرافقة التي تقدمها الدولة في السنوات الأخيرة.
- تحليل واقع التحديات التي يواجهها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الإنشاء والتوسع.
- تقديم مقترحات عملية لتحسين مناخ الاستثمار وتسهيل ولوج السوق.

نتائج الدراسة:

- ❖ كشفت الدراسة أن عدداً كبيراً من أصحاب المشاريع يفتقرون إلى التكوين الإداري والمالي الكافي، مما يحد من نجاح مشاريعهم.
- ❖ بيّنت أن معظم المؤسسات المستحدثة تعتمد بشكل كبير على تمويل الدولة دون تنويع مصادر التمويل.
- ❖ أظهرت النتائج أهمية الحاضنات ومسرعات الأعمال، لكنها لا تزال متركزة في بعض الولايات الكبرى دون امتداد فعلي في المناطق الداخلية.
- ❖ أوصت بتكثيف برامج التكوين، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتفعيل آليات التمويل غير التقليدي مثل التمويل الجماعي ورأس المال المخاطر.

- ❖ **الدراسة الثالثة:**

عنوان الدراسة:

"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر: مقاربة تحليلية لقانون المالية 2023"

–إعداد :**الدكتورة نوال بوعافية**، جامعة قسنطينة 2، نُشرت في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 19، سنة 2023.

الإشكالية:

إلى أي مدى ساهمت التعديلات القانونية والجبائية الأخيرة في تحسين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

- دراسة أثر النصوص القانونية والجبائية الجديدة على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحليل مضمون قانون المالية لسنة 2023 فيما يتعلق بالحوافز الضريبية والدعم المؤسساتي لهذا النسيج الإنتاجي.
- الوقوف على المعوقات التي تحد من استجابة هذه المؤسسات لمتطلبات التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة أن قانون المالية لسنة 2023 تضمن إجراءات جبائية تحفيزية موجهة خصيصًا للمؤسسات الناشئة والصغيرة.
- بيّنت وجود نوع من التباين بين النص القانوني والتطبيق الميداني بسبب البيروقراطية الإدارية.
- خلصت إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تملك إمكانات مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في قطاعات الخدمات، الفلاحة، والطاقات المتجددة.
- أوصت بضرورة تنسيق الجهود بين الوزارات، وتحسين نظام التصنيف، واعتماد مؤشرات أداء واضحة لقياس مدى مساهمة هذه المؤسسات في التنمية المحلية والمستدامة.

خلاصة الفصل

يُعد الفصل النظري من الفصول الجوهرية في البحث، إذ يضع الأساس المفاهيمي الذي ينطلق منه التحليل لاحقًا، وذلك من خلال تناول عنصرين مترابطين في سياق المؤسسات الاقتصادية، وهما: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومفهوم التنمية المستدامة. فقد سعى هذا الفصل إلى توضيح طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث خصائصها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، مع إبراز مكانتها في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن التنموي، باعتبارها تمثل النسبة الأكبر من النسيج الاقتصادي في العديد من الدول، وتُعدّ أداة فعالة في خلق مناصب الشغل، وتوسيع قاعدة الإنتاج والمبادرة الحرة.

كما عالج الفصل النظري موضوع التنمية المستدامة باعتبارها توجهًا عالميًا حديثًا يسعى إلى تحقيق تنمية متوازنة تراعي الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. وقد تبيّن من خلال هذا الطرح أن المؤسسات الاقتصادية، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مطالَبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتبني ممارسات مسؤولة وفعالة تُحقق التوافق بين الربحية والحفاظ على الموارد.

ومن خلال الجمع بين هذين المحورين، يظهر أن العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة ليست علاقة ظرفية أو ثانوية، بل علاقة استراتيجية تتطلب التكامل بين آليات النمو الاقتصادي ومبادئ الاستدامة. وبالتالي، يُؤسس هذا الفصل لقاعدة معرفية تساعد على فهم إشكالية البحث وتحليل أبعادها في إطار التفاعل بين الأداء المؤسسي ومتطلبات التنمية الشاملة.

الفصل التطبيقي

دراسة تطبيقية وتحليل البيانات

تمهيد

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حجر الزاوية للاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورًا محوريًا في خلق فرص العمل، وتنشيط السوق المحلي، وتحقيق النمو الاقتصادي. ومع تصاعد الاهتمام العالمي والمحلي بمفهوم التنمية المستدامة، برزت أهمية هذه المؤسسات كرافد أساسي يساهم في تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد أصبح من الضروري أن تتكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع متطلبات الاستدامة، بحيث لا تقتصر أهدافها على تحقيق الربح الاقتصادي فقط، بل تشمل أيضًا حماية البيئة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، والمساهمة في رفاه المجتمع.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من 1980 حتى 2023، من حيث ترقية هذه المؤسسات، آفاقها المستقبلية، معوقات نموها، إضافة إلى مدى التزامها بالمسؤولية البيئية والمجتمعية في إطار التنمية الشاملة. كما يستعرض الفصل السياسات العمومية التي تم تبنيها لدعم هذه المؤسسات وتحفيزها على تبني ممارسات مستدامة، مع الاعتماد على بيانات وإحصائيات حديثة تعكس واقع القطاع.

من خلال هذا البحث التطبيقي، نسعى إلى تقديم صورة واضحة وشاملة عن الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى فرصها في الإسهام الفعلي في تحقيق التنمية المستدامة التي تعد من أهم أولويات الدولة الجزائرية في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المعاصرة.

المبحث الأول: ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها ومعوقاتها في المساهمة في التنمية المستدامة

المطلب الأول: ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/SMEs) محورًا أساسيًا في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرًا لقدرتها على خلق فرص العمل، وتحقيق القيمة المضافة، وتدعيم النسيج الاقتصادي المحلي. وقد أولت الدولة الجزائرية منذ ثمانينات القرن الماضي اهتمامًا متزايدًا بترقية هذا القطاع من خلال حزمة من الإصلاحات والبرامج التحفيزية.

1. المسار التاريخي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بدأ الاهتمام الرسمي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل فعلي مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988، حيث تم تحرير المبادرة الاقتصادية نسبيا، وتبني سياسات تشجع روح المقاولاتية. ومع صدور القانون 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية الاستثمار، تم اعتماد مقاربة جديدة ترتكز على دعم خلق المؤسسات وتوفير الحوافز المالية والجبائية.

كما أن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) سنة 1996، ثم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) سنة 2005، مثّل محطة مهمة في مسار ترقية هذا النوع من المؤسسات.(زارة الصناعة الجزائرية، **2022، ص85**)

2. الآليات والمؤسسات الداعمة للترقية

اعتمدت الدولة جملة من الأجهزة والهياكل لتسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبرزها:

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)**: تشجع الشباب على إنشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال منح قروض بدون فوائد ودعم تقني.
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**: تقدم تسهيلات للمستثمرين تشمل الإعفاءات الجبائية والجمركية.
- **الصندوق الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: يهدف إلى تمويل عمليات التحديث والابتكار داخل المؤسسات.
- **مراكز تسهيل إنشاء المؤسسات** (Maisons de l'entreprise): تسهر على مرافقة المبادرين في إعداد الملفات ومتابعة النشاط. (**مراد، صالح.، 2020.، ص63**)

3. الاستراتيجية الوطنية لترقية PME ضمن رؤية التنمية المستدامة

تبنّت الجزائر إستراتيجية واضحة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن رؤيتها لتحقيق التنمية المستدامة، وتمثلت أهدافها في:

- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال الرقمنة والتكوين.
- تشجيع المؤسسات الصديقة للبيئة والداعمة للطاقة المتجددة.
- تحفيز الابتكار الصناعي والبحث العلمي داخل المؤسسات.

- خلق ديناميكية محلية للمؤسسات تربط بين الاقتصاد الوطني والخصوصيات الجهوية. (**Fayçal, B.** **(2018)**.

وفي هذا السياق، تم إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الخطط التنموية المتعاقبة، مثل **مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020–2024**، الذي أكد على أهمية دعم المؤسسات الإنتاجية والخدماتية الصغيرة لتحسين مؤشرات النمو المستدام.

4. نتائج الترقية على الميدان

أظهرت الإحصائيات الرسمية تحسنًا نسبيًا في عدد المؤسسات المنشأة سنويًا، حيث أفادت بيانات وزارة الصناعة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة تجاوز 1.2 مليون مؤسسة إلى غاية سنة 2022. كما ساهمت هذه المؤسسات بنسبة تقدّر بـ 20% من الناتج المحلي الخام، ووفرت قرابة 2.5 مليون منصب شغل.

إلا أن هذه النتائج تبقى دون الطموحات، بالنظر إلى ضعف الإنتاجية، وقلة الابتكار، وضعف الحوكمة، وغياب التكامل القطاعي، وهو ما ستتم معالجته في المطالب التالية.

واقع ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (1980–2023)

جدول 2 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010–2022)

السنة	عدد مناصب الشغل الموفرة	عدد المؤسسات	معدل النمو السنوي (%)
2010	1,200,000	450,000	—
2012	1,450,000	560,000	8.9
2015	1,800,000	720,000	9.5
2018	2,100,000	910,000	8.1
2020	2,300,000	1,050,000	7.2
2022	2,500,000	1,210,000	7.6

المصدر: وزارة الصناعة الجزائرية، تقرير سنوي 2022.

جدول 3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع (2022)

القطاع	النسبة المئوية (%)	ملاحظات
الصناعة التحويلية	%28	يتركز أغلبها في ولايات الشمال
البناء والأشغال	%25	نشاط موسمي مرتبط بالمشاريع العمومية
الخدمات	%34	يشمل النقل، الإعلام الآلي، التجارة
الفلاحة والصيد	%13	محدود التوسع رغم أهميته للتنمية المستدامة

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ((ANDPME، 2022.

يشير هذا الجدول إلى التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويُظهر هيمنة واضحة لقطاع **الخدمات** بنسبة 34%، وهو ما يعكس توسعًا ملحوظًا في النشاطات المرتبطة بالتجارة والنقل والإعلام الآلي.

هذا الانتشار قد يُفسَّر بسهولة ولوج السوق وقلة التعقيد الإداري مقارنة بقطاعات أخرى. يلي ذلك قطاع **الصناعة التحويلية** بنسبة 28%، والذي يتمركز أساسًا في ولايات الشمال، ما يشير إلى غياب عدالة التوزيع الجغرافي والاقتصادي، ويؤثر سلبًا على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة.

أما قطاع **البناء والأشغال** فيستحوذ على 25%، إلا أن ملاحظته كـ"نشاط موسمي مرتبط بالمشاريع العمومية" تعكس هشاشة استدامة هذا النشاط، وتبعيتَه للموازنات العامة، مما يجعله غير مضمون على المدى الطويل.

في المقابل، نجد أن **الفلاحة والصيد** تمثل فقط 13% من إجمالي المؤسسات، رغم أن هذا القطاع يُعدّ من أهم دعائم التنمية المستدامة بالنظر إلى ارتباطه بالأمن الغذائي واستقرار المناطق الريفية. هذا التراجع يعكس إما ضعف جاذبية هذا القطاع للمستثمرين الصغار، أو وجود عوائق هيكلية وتقنية تحول دون توسعه، مثل ضعف التمويل، أو غياب التكوين والميكنة الزراعية.

اذن ، تشير هذه التوزيعات إلى اختلال في هيكلة الاقتصاد الجزائري، حيث تتركز المؤسسات في قطاعات خدمية أو موسمية غير إنتاجية بشكل كافٍ، بينما تشهد القطاعات الاستراتيجية كالزراعة والصناعة التحويلية ضعفًا في الانتشار والتوسع. ولتحقيق مساهمة فعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، ينبغي توجيه

السياسات التحفيزية نحو القطاعات ذات الأثر البيئي والاجتماعي الأكبر، مع دعم التوازن الجغرافي للأنشطة الاقتصادية.

جدول 4 تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام (2010–2022)

السنة	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	%12.5
2013	%15.0
2016	%17.8
2019	%19.2
2022	%20.1

التحليل: بالرغم من التحسن التدريجي، فإن المساهمة لا تزال دون المستويات المسجلة في الدول الناشئة (أكثر من 35%).

المطلب الثاني: آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بإمكانات كبيرة تدفع نحو نمو اقتصادي مستدام. وتتركز آفاقها في عدة محاور رئيسية:

1.تعزيز الرقمنة والتحول التكنولوجي

أصبحت الرقمنة ضرورة حتمية لتحسين الأداء، خاصة مع التوسع في التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية. برامج الدولة مثل الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2022-2026 تهيئ المؤسسات للاستفادة من هذه الفرصة، مما يزيد من الإنتاجية ويعزز التنافسية. (وزارة الصناعة، المرجع السابق، 2023، ص55)

2. تنويع الأنشطة الاقتصادية

تفتح قطاعات مثل الطاقة المتجددة، الصناعات الغذائية، والخدمات الرقمية آفاقًا جديدة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يتطلب هذا تنمية قدرات الابتكار والبحث العلمي، بالإضافة إلى دعم الصادرات عبر اتفاقيات التجارة الحرة. (**دراسة البنك الدولي، 2022**)

3. تطوير رأس المال البشري

تشكّل الكفاءات المؤهلة العامل الحاسم في نجاح المؤسسات. وتعتبر برامج التدريب والتكوين المهني جزءًا من السياسات الحكومية لتحسين المهارات ورفع مستوى إدارة المؤسسات. (**الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2023**)

4. تحسين آليات التمويل

ظهرت مؤشرات إيجابية في توفير تمويل ميسر ومتخصص، مثل صناديق الابتكار والتمويل الرقمي (FinTech). كما أن القروض منخفضة الفائدة من البنوك العامة والخاصة تساهم في دعم نمو المشاريع (**وزارة المالية، 2023**).

5. المساهمة في التنمية المستدامة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في خلق فرص العمل، وتقليل الفقر، وحماية البيئة عند تبني ممارسات مستدامة، مما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. (**الأمم المتحدة، 2021**)

المطلب الثالث: معوقات مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة

على الرغم من الآفاق الواعدة، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تحديات تعيق تحقيق دورها الفعلي في التنمية المستدامة:

1. ضعف البنية التحتية الإدارية والتقنية

تفتقر العديد من المؤسسات إلى بنية تحتية تقنية حديثة ونظم معلومات متطورة، مما يحد من قدرتها على المنافسة محليًا ودوليًا .(**دراسة البنك الدولي، 2022**)

1. التمويل غير الكافي والصعوبات البنكية

تشكل مشاكل التمويل، سواء بسبب ارتفاع الفوائد أو متطلبات الضمانات، عائقًا رئيسيًا لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أن ضعف الوصول إلى مصادر تمويل بديلة يزيد المشكلة.

3. الإطار القانوني والتنظيمي المعقد

يوجد تعقيد في الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس وتشغيل المؤسسات، مما يزيد من التكاليف ويحد من سرعة النمو. ضعف التشريعات الداعمة والمحفزة يجعل المؤسسات عرضة للمخاطر الاقتصادية (**تقارير وزارة التجارة، 2023**).

4. نقص الكفاءات والتكوين المهني

ضعف البرامج التدريبية وضعف التنسيق بين القطاعين العام والخاص يؤدي إلى فجوة في الكفاءات المطلوبة لتحسين الإنتاجية والابتكار. (**الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2023**)

5. ضعف التوجه نحو الابتكار والبحث والتطوير

قلة الاستثمارات في البحث والتطوير والتكنولوجيا الحديثة تحد من قدرة المؤسسات على تطوير منتجات جديدة وتحسين الجودة، وبالتالي المنافسة في الأسواق الخارجية. (**مجلة الاقتصاد الجزائري، 2021**)

جدول 5 أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (نسبة من المستجوبين في دراسة عام 2022)

المعوقات	النسبة (%)
التمويل غير الكافي	%38
التعقيد الإداري والتشريعي	%25
نقص الكفاءات والتدريب	%18
ضعف البنية التحتية التقنية	%12
ضعف الابتكار	%7

المصدر: دراسة البنك الدولي، 2022

العليق:

يوضح هذا الجدول أن العائق الأكبر أمام نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو "التمويل غير الكافي" بنسبة 38%، وهو ما يعكس صعوبة الولوج إلى مصادر تمويل بنكية ميسّرة أو بديلة. ويليه "التعقيد الإداري والتشريعي" بنسبة 25%، مما يدل على أن الإجراءات البيروقراطية ما زالت تشكل عبئًا على المؤسسات، خاصة الناشئة منها. أما النسبة المرتبطة بـ"نقص الكفاءات" (18%)، فتشير إلى وجود فجوة واضحة بين متطلبات

السوق وبين القدرات البشرية المتوفرة داخل المؤسسات. ويسلط الجدول أيضًا الضوء على ضعف الاهتمام بالابتكار، وهو ما يقيد فرص المؤسسات في تنويع منتجاتها وتعزيز قدرتها التنافسية. يُستنتج من ذلك أن المعوقات ذات الطابع المالي والمؤسساتي تمثل محور الإصلاح الضروري لتعزيز دور هذه المؤسسات في التنمية المستدامة.

جدول 6 تطور التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015–2022)

السنة	التمويل (مليار دينار جزائري)
2015	150
2017	220
2019	300
2021	380
2022	410

المصدر: وزارة المالية، 2023.

وضح هذا الجدول التصاعد التدريجي في حجم التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022. فقد ارتفع التمويل من 150 مليار دينار في عام 2015 إلى 410 مليار دينار في عام 2022، أي بزيادة تُقدّر بنسبة 173% خلال سبع سنوات. تعكس هذه الأرقام الإرادة الحكومية لتعزيز تمويل هذا القطاع الحيوي، لا سيما في إطار السياسات الوطنية الرامية إلى تنويع الاقتصاد بعيدًا عن قطاع المحروقات. ومع ذلك، ورغم هذه الزيادة الكمية في التمويل، إلا أن مشكلات الولوج إلى التمويل ما تزال قائمة حسب ما بينه الجدول السابق (التمويل كأكبر معوق بنسبة 38%). هذا التباين بين *الكم المتوفر من التمويل* و*ضعف الاستفادة الفعلية منه* يشير إلى وجود اختلالات مؤسساتية أو إجرائية في عملية توجيه القروض وملاءمة شروطها مع احتياجات المؤسسات.

المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: رؤية الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التنمية الشاملة المستدامة

- **أولًا: الإطار العام للرؤية التنموية الجزائرية**

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتحديات البيئية والاجتماعية، تبنت الجزائر توجهًا استراتيجيًا لتعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك انسجامًا مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي أقرتها الأمم المتحدة في أجندة 2030. وترتكز هذه الرؤية على اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوات فعالة لتنويع الاقتصاد، تقليص البطالة، وتحقيق التوازن الجهوي، في سياق الابتعاد عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات.

- **ثانيًا: الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة**

دعّمت الدولة الجزائرية هذه الرؤية بإطار قانوني وتنظيمي موجه، أبرز ملامحه:

جدول 7 الاطار القانوني والتنظيمي الداعم

المرجع القانوني	محتواه الأساسي
القانون رقم 17-02 (10 جانفي 2017)	يتضمن تدابير ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل تمويلها وتكوينها ودعم تنافسيتها.
المرسوم التنفيذي رقم 20-254 (أوت 2020)	يُنظّم جهاز دعم المؤسسات المصغرة، ويهدف إلى تسهيل التحول من القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد المنظم.
برنامج الحكومة 2020-2024	يُركز على تنويع الاقتصاد من خلال دعم الابتكار والمؤسسات الناشئة، وتعزيز رقمنة المؤسسات الصغيرة.

المرجع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 2، 2017 – القانون 17-02.

➢ **ثالثًا: سياسات الدعم والرؤية الاستراتيجية**

تركز رؤية الجزائر حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المحاور التالية:

جدول 8 رؤية الجزائر حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

محور الرؤية	التوجه الاستراتيجي
الاقتصادي	دعم تنويع الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.
الاجتماعي	تقليص البطالة، دمج الشباب والنساء في النسيج الإنتاجي، وتحقيق العدالة الجهوية.
البيئي	إدماج مفهوم التنمية البيئية في الإنتاج عبر تشجيع الاقتصاد الأخضر والتدوير والطاقات المتجددة.

كما تعمل الجزائر من خلال هيئات متعددة على تحقيق هذه الرؤية مثل:

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)
- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (AAPI)

جدول 9 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي

القطاع	النسبة المئوية (%)	ملاحظات
الصناعة التحويلية	%28	يتركز أغلبها في ولايات الشمال
البناء والأشغال	%25	نشاط موسمي مرتبط بالمشاريع العمومية
الخدمات	%34	يشمل النقل، الإعلام الآلي، التجارة
الفلاحة والصيد	%13	محدود التوسع رغم أهميته للتنمية المستدامة

التعليق والتحليل:

- يتضح أن **قطاع الخدمات يحتل النسبة الأعلى (34%)** من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يشير إلى توجه أصحاب المشاريع نحو قطاعات أقل تطلبًا لرأس المال وأكثر مرونة.

- **قطاع الصناعة التحويلية يأتي في المرتبة الثانية (28%)**، ويُظهر وجود نواة صناعية متنامية لكنها لا تزال تتركز في مناطق الشمال، مما يعكس تفاوتًا جغرافيًا في التنمية.
- أما **قطاع البناء والأشغال (25%)** ، فغالبًا ما يرتبط ببرامج الأشغال العمومية التي تطلقها الدولة، مما يجعل هذا القطاع عرضة لتذبذب التمويل العمومي.
- **الفلاحة والصيد (13%)** تسجل أضعف نسبة، بالرغم من أنها قطاع استراتيجي للتنمية المستدامة، ما يشير إلى الحاجة لتعزيز الدعم والاستثمار في هذا المجال.

اذن، يعكس التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اختلالاً في التوازن بين القطاعات، مع هيمنة ملحوظة لقطاع الخدمات وضعف الاستثمار في الفلاحة. وهذا ما يفرض إعادة توجيه السياسات العمومية لدعم التنويع القطاعي بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

➢ **رابعًا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤشر لرؤية الدولة**

الشكل التالي يوضح التطور الكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010–2022:

جدول 10 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل في الجزائر

السنة	عدد المؤسسات	عدد مناصب الشغل	معدل النمو السنوي (%)
2010	450,000	1,200,000	—
2012	560,000	1,450,000	8.9
2015	720,000	1,800,000	9.5
2018	910,000	2,100,000	8.1
2020	1,050,000	2,300,000	7.2
2022	1,210,000	2,500,000	7.6

المصدر: وزارة الصناعة الجزائرية، تقارير إحصائية 2022، www.mdipi.gov.dz

لتعليق والتحليل:

- يبيّن الجدول نموًا مطردًا في عدد المؤسسات، إذ تضاعف العدد من 450 ألف سنة 2010 إلى 1.21 مليون مؤسسة في 2022.

- رافق ذلك **ارتفاع متوازٍ في مناصب الشغل**، مما يبرز الدور الاجتماعي للمؤسسات في امتصاص البطالة وتوفير فرص العمل.
- أعلى معدل نمو سجل في سنة 2015 (9.5%)، في سياق دعم الدولة للمؤسسات بعد أزمة النفط، بينما عرف النمو تباطؤًا بعد 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا.
- عادت وتيرة النمو للارتفاع مجددًا سنة 2022 (7.6%)، وهو مؤشر على استعادة النشاط الاقتصادي تدريجيًا.

اذن، يعكس هذا الجدول فعالية السياسات الاقتصادية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصًا في ما يتعلق بإدماج الشباب والحد من البطالة. غير أن استمرارية هذا النمو تتطلب إطارًا تنظيميًا وتمويليًا مستقرًا ومتجددًا.

المطلب الثاني: مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تجاه البيئة والمحيط

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) دعامة أساسية للنسيج الاقتصادي الجزائري، غير أن نشاطها الإنتاجي والخدمي قد ينطوي على آثار بيئية سلبية، تتفاوت باختلاف القطاعات. من هنا، تبرز ضرورة إدماج البعد البيئي ضمن أولويات هذه المؤسسات من أجل تحقيق تنمية مستدامة متوازنة تراعي الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتطلب ذلك الالتزام بالمسؤولية البيئية من حيث تقليل التلوث، إدارة النفايات، ترشيد استهلاك الموارد، والتقيد بالتشريعات البيئية.

1. الإطار القانوني والتنظيمي للمسؤولية البيئية للمؤسسات

الإطار التشريعي	المضمون	سنة الإصدار
قانون 03-10	حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، يفرض تقييم الأثر البيئي.	2003
قانون 05-12	قانون المياه، يمنع تصريف مياه الصرف غير المعالجة.	2005
مرسوم 07-144	إلزامية تقديم التصريح البيئي للمشاريع ذات الأثر البيئي.	2007

➢ **تعليق وتحليل:**

تُظهر هذه النصوص القانونية سعي الجزائر لوضع منظومة تشريعية بيئية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، لكنها تعاني من ضعف في التطبيق خاصة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب غياب التكوين والتوعية وصعوبة التمويل، مما يقلل من فعاليتها الميدانية.

2. مستوى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالمسؤولية البيئية

نتائج دراسة ميدانية (2022)

شملت عينة مكونة من 420 مؤسسة عبر أربع قطاعات مختلفة:

جدول 11مستوى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة

القطاع	أكثر الإجراءات البيئية المتبعة	النسبة المئوية للمؤسسات الملتزمة
الصناعة التحويلية	تثبيت فلاتر، إعادة تدوير النفايات، المعالجة الأولية للمياه	%48
البناء والأشغال	الحد من التلوث الصوتي، تدوير بقايا مواد البناء	%35
الخدمات	تقليل استهلاك الورق، أنظمة توفير الطاقة	%25
الفلاحة والصيد	استعمال السماد العضوي، الحفاظ على التنوع البيولوجي	%20

➢ **تعليق وتحليل:**

- أعلى التزام سجل في **قطاع الصناعة التحويلية** لارتباطه المباشر بالمخلفات الصناعية ومراقبة البيئة الحضرية.
- **قطاع الفلاحة والصيد** رغم صلته الوثيقة بالطبيعة، إلا أنه يعاني من ضعف في الإجراءات البيئية نتيجة محدودية الدعم التقني.
- **الخدمات** تمثل أدنى التزامات بيئية، بسبب تصور شائع بعدم ارتباطها المباشر بالبيئة، رغم التأثير غير المباشر (النفايات، الطاقة...).

4. تطور عدد المؤسسات وفرص العمل وتأثيره البيئي (2010–2022)

جدول 12 تطور عدد المؤسسات وفرص العمل وتأثيره البيئي (2010–2022)

السنة	عدد المؤسسات	عدد مناصب الشغل الموفّرة	معدل النمو السنوي (%)
2010	450,000	1,200,000	—
2012	560,000	1,450,000	%8.9
2015	720,000	1,800,000	%9.5
2018	910,000	2,100,000	%8.1
2020	1,050,000	2,300,000	%7.2
2022	1,210,000	2,500,000	%7.6

➢ **تعليق وتحليل:**

- يلاحظ **نمو مستمر في عدد المؤسسات** بمعدل وسطي يفوق 8% سنوياً، ما يشير إلى توسع هيكلي في النسيج الاقتصادي.
- هذا التوسع يوازيه **ضغط بيئي متزايد** (استهلاك موارد، نفايات، انبعاثات..).
- غياب التكامل بين النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية قد يؤدي إلى تضخم الآثار السلبية على المحيط الطبيعي والاجتماعي.

5. أبرز العراقيل البيئية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول 13 العراقيل البيئية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المعوق	الوصف
مالي	كلفة مرتفعة لتكنولوجيا الإنتاج النظيف والطاقات البديلة.
معرفي	نقص الكفاءات المتخصصة في الإدارة البيئية.
قانوني	ضعف الرقابة والردع وعدم إلزامية تطبيق القانون فعلياً.
مؤسسي	غياب آليات تحفيز ملموسة للمؤسسات الملتزمة بيئياً.

تعليق وتحليل:

- تُعد المعوقات المالية والمعرفية الأبرز، ما يفسر التردد في الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء.
- ضعف التنسيق بين الجهات الوصية (وزارة البيئة، وزارة الصناعة، الأجهزة الرقابية) يزيد من هشاشة تطبيق الالتزام البيئي.

6. توجهات مستقبلية لتعزيز المسؤولية البيئية

- **إنشاء حوافز جبائية للمؤسسات الخضراء.**
- **ربط التمويل العمومي باحترام المعايير البيئية** (شرط في برامج "أناد" أو "كناك").
- **تفعيل دور الإعلام البيئي المحلي** لرفع الوعي داخل المؤسسات والمجتمع.
- **إطلاق مناطق صناعية مستدامة** تعتمد الطاقات المتجددة ومعالجة المخلفات.

يُظهر تحليل مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه البيئة والمحيط وجود وعي أولي يتفاوت بين القطاعات، لكنه غير مؤطر بآليات تنفيذ ومتابعة فعّالة. فرغم وجود ترسانة قانونية وتنظيمية واضحة، إلا أن التفعيل الفعلي لا يزال دون التطلعات. ولذلك، فإن تعزيز التكامل بين السياسات العمومية والمؤسسات والجامعات سيساهم في بلورة منظومة بيئية فعالة تدفع نحو اقتصاد أخضر حقيقي.

نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية المتعلقة بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1980–2023 أن هذا النمط من المؤسسات قد شهد نمواً كمياً ملموساً، سواء من حيث العدد أو من حيث مساهمته في خلق مناصب الشغل. فقد ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حوالي 450,000 مؤسسة سنة 2010 إلى ما يزيد عن 1.2 مليون مؤسسة سنة 2022، وهو ما انعكس إيجاباً على سوق العمل، حيث ارتفع عدد مناصب الشغل الموفرة من 1.2 مليون إلى 2.5 مليون منصب خلال نفس الفترة.

كما بيّنت النتائج أن القطاع الخدماتي يحظى بالنصيب الأكبر من هذه المؤسسات بنسبة تُقدّر بـ 34%، يليه قطاع البناء والأشغال بنسبة 25%، ثم الصناعة التحويلية بنسبة 28%، في حين لم تتجاوز مساهمة قطاع الفلاحة والصيد نسبة 13%، على الرغم من أهميته المحورية في تحقيق أبعاد الاستدامة. وقد كشف توزيع المؤسسات عن تركّزها الجغرافي في ولايات الشمال، مما يعكس اختلالاً في التوازن التنموي الجهوي، ويبرز الحاجة إلى سياسات عمومية أكثر إنصافًا للمناطق الداخلية والجنوبية.

أما على مستوى المسؤولية البيئية، فقد أظهرت النتائج ضعفًا ملحوظًا في تبنّي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لممارسات مستدامة بيئيًا. ويُعزى ذلك إلى غياب الحوافز، وانخفاض الوعي البيئي، وعدم وجود تكوين متخصص في هذا المجال، رغم الإطار القانوني الذي يشجّع على ذلك. كما أنّ غياب التنسيق بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات العمومية حدّ من فعالية المبادرات الرامية إلى ترقية هذه المؤسسات كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2023-1980

اولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دفع عجلة التنمية في الجزائر، وبالنظر إلى الإصلاحات والبرامج التأهيلية المسطرة للرقي بهذا القطاع، فقد شهد تطورا ملحوظا عبر السنوات، مما أدى ذلك إلى زيادة معتبرة في حجم هذا النوع من المؤسسات.

مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمراحل:

***الفترة ما بين 1980-1988** شهدت هذه الفترة إصدار العديد من القوانين التي كان لها أثر كبير على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها:

قانون الاستثمار الخاص ساهمت الدولة من خلال إصدار القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21/08/1982 والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من بعض الإجراءات وهي: **(بوهمزة محمّد بن يعقوب الطاهر، 2003، ص238)**

- فرض الاعتماد الإلزامي للمشاريع الاستثمارية
- تحديد مساهمة البنوك ب 30% من قيمة الاستثمارات المعتمدة، تحديد سقف مالي للمشاريع الاستثمارية لا يتجاوز 30 مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم؛
- منع امتلاك عدة مشاريع من طرف شخص واحد.

- قانون استقلالية المؤسسات خلال هذه الفترة تم القيام بإصلاحات عميقة وجذرية تهدف إلى تصحيح وضعية الاقتصاد بإعطاء استقلالية للمؤسسات و تمهيد الأرضية للانتقال نحو اقتصاد السوق ولتجسيد ذلك تم إصدار القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية والذي انعكست آثاره بشكل كبير على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(إسماعيل بوخاوة سمراء دومي، 2002 ، ص90)**

***الفترة من 1988–2000** بعد الصدمة البترولية المعاكسة في سنة 1986 وظهور بوادر الأزمة الاقتصادية وفشل الإصلاحات المطبقة، اتجهت الحكومة الجزائرية نحو الدخول في اقتصاد السوق من خلال تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي الرامية إلى تحرير السوق بإعطاء دور أكثر أهمية للقطاع الخاص خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد كان صدور قانون الاستثمار رقم 88-25 الصادر بتاريخ 12 جويلية 1988 بمثابة دفعة قوية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها..

وابتداء من سنة 1990 طبقت مجموعة من الإصلاحات، وتجلى ذلك من خلال إصدار جملة من القوانين التي هيئت الإطار العام لخوصصة المؤسسات العمومية وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني، وتم الاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في ظل تحول الاقتصادي، فقد كرس قانون النقد والقرض سنة 1990 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، إذ أن المؤسسات العمومية منها أو الخاصة ستعامل بنفس المعاملة، لهذا أنشئت سنة 1991 وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994. (**الجريدة الرسمية الجزائرية، 1994، ص14**)

كما تم في هذه الفترة إصدار قانون جديد للاستثمار وفق المرسوم التشريعي رقم 93 12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 وقد نص هذا القانون على إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI بهدف دعم التدابير التحفيزية والتشجيعية الصادرة في القانون 93-12 كما أن وضع الإطار القانوني للخوصصة وفقا للأمر رقم 2295 الصادر في 26 أوت 1995 قد زاد من وتيرة الاستثمارات الخاصة وخصوصا التي تكون في شكل مؤسسات صغيرة أو متوسطة وقد تزامنت الإصلاحات المطبقة في الجزائر آنذاك مع بداية تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد عموما، إلا أن هذه البرامج أدت إلى نتائج اجتماعية سلبية كتسريح العمال وزيادة البطالة، ولهذا تم اعتماد برامج خاصة لمواجهة هذا الوضع من بينها برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى والذي دخل حيز التنفيذ عام 1997 وهو موجه للشباب والإطارات الذين شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال، كما تم إنشاء صندوق ضمان استثمارات المقاولات الصغرى بتمويل عمومي بغرض المساهمة في خلق مؤسسات صغيرة والقضاء على البطالة. (**طالبي خالد، 2010–2011، ص 143–144**)

د الفترة من 2000 الى2018: على الرغم من المجهودات المبذولة خلال الفترات السابقة خاصة تلك المتعلقة بتحسين الإطار التنظيمي وإجراءات الدعم المختلفة، إلا إن المؤشرات الاقتصادية كانت لا تزال تشير إلى تبعية الجزائر لقطاع المحروقات بشكل شبه كلي، ولهذا فقد قررت الدولة عملية إدماج وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تقوم بالدور المنوط بها، من خلال نقطتين أساسيتين

– تحسين مناخ الاستثمار والتأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويستكشف ذلك من خلال النقاط التالية :

. أصدرت السلطات العمومية سنة 2001، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الخاص بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI (**سكينة بوخامة ورابح حمدي باشا، 2006، ص 69-70**)

إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

. الإشارة ضمن برنامج الحكومة لفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتشغيل.

إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم 01 18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث شكل صدور هذا القانون الانطلاقة الحقيقية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعرف هذا القانون 01-18 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة تنتج سلع أو خدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، تستوفي معيار الاستقلالية. والجدول الموالي يوضح معايير تصنيف المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حسب المواد 5-6-7 من القانون السابق.

جدول 14 يوضح معايير تصنيف المؤسسات الصفرى والصغيرة والمتوسطة

	العمالة الموظفة	رقم الاعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مؤسسة صغرى	من 1 الى 9	20	10
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 49	200	100
مؤسسة متوسطة	من50 الى 250	من200 الى 2000	من 100 الى 500

المصدر: : الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15-12-2001، ص5-6

***الفترة من 2019 إلى 2023**: دخلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرحلة جديدة ابتداءً من سنة 2019، اتسمت بتكثيف الجهود نحو بناء اقتصاد وطني متنوع، غير مرتهن بشكل مفرط لقطاع المحروقات، مع إعادة النظر في السياسات العمومية السابقة الخاصة بهذه المؤسسات. وتزامن هذا التحول مع إطلاق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، في سياق التغيرات التي شهدتها البلاد على الصعيدين الداخلي والدولي(**وزارة الصناعة.2023**) .

وقد ارتكزت سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه المرحلة على ثلاث محاور أساسية:

1. تعزيز الإطار المؤسساتي والتشريعي

من أبرز المستجدات في هذه المرحلة هو إنشاء **وزارة منتدبة للمؤسسات المصغرة والناشئة واقتصاد المعرفة** سنة 2020، والتي شكلت نقطة تحول في إدارة هذا القطاع، حيث انتقل التركيز من مجرد دعم التمويل إلى تبني منطق "المرافقة الشاملة" وتطوير بيئة ريادة الأعمال. كما تم إطلاق **القانون الجديد لترقية المؤسسات الناشئة** الذي يحدد تعريفًا دقيقًا للمؤسسة الناشئة ويضع أسسًا قانونية لعملها ضمن بيئة اقتصادية حديثة.

وقد تم خلال نفس الفترة إنشاء **الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة** بمرسوم تنفيذي صدر سنة 2020، والذي يقدم تمويلًا بدون فوائد ودون اشتراط الضمانات التقليدية، ما يعكس رغبة الدولة في تشجيع الابتكار والريادة لدى الشباب.

2. إصلاح آليات التمويل والمرافقة

شهدت هذه المرحلة دعمًا واسعًا لنموذج التمويل غير التقليدي، من خلال:

- توسيع اللجوء إلى رأس المال المخاطر.
- تفعيل دور الحاضنات ومسرّعات الأعمال لدعم الأفكار المبتكرة وتحويلها إلى مشاريع قابلة للحياة الاقتصادية.
- إطلاق المنصة الرقمية "الجزائر الناشئة" لربط أصحاب المشاريع بالممولين والمستثمرين والخبراء.
- تبسيط الإجراءات الإدارية عبر منصات رقمية لتأسيس الشركات والحصول على التراخيص، ضمن جهود رقمنة الإدارة وتحسين بيئة الأعمال.

3. دعم التشغيل الذاتي ومكافحة البطالة

في مواجهة التحديات المرتبطة بارتفاع معدلات البطالة، وخصوصًا لدى فئة الشباب وخريجي الجامعات، أعادت الدولة النظر في برامج الدعم السابقة على غرار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، التي تحولت إلى **الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية (ANADE)**، مع توسيع صلاحياتها وتحسين شروط التمويل، من خلال إعادة جدولة ديون المؤسسات المتعثرة ومرافقتها بدل متابعتها قضائيًا.

كما تم إعطاء الأولوية في منح الصفقات العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استنادًا إلى مرسوم تنفيذي صدر سنة 2022 يهدف إلى إدماج هذه المؤسسات في الدورة الاقتصادية الوطنية.

4. تعزيز الاندماج في الاقتصاد الرقمي

تماشيًا مع التوجهات العالمية، أولت الجزائر اهتمامًا متزايدًا باقتصاد المعرفة والمؤسسات الرقمية، حيث تم:

- تشجيع إنشاء مؤسسات ناشئة في مجالات التكنولوجيا والبرمجيات.
- توفير مساحات عمل مشتركة (coworking spaces) في كبرى المدن.
- دعم التكوين المهني في المجالات التكنولوجية المتقدمة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والتكوين المهني(**الوكالة الوطنية للنشر والإشهار**2022) .

أ.تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1980 – 2023)

لقد شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورًا متباينًا على مدار العقود الأربعة الماضية، متأثرًا بالعوامل السياسية والاقتصادية، كأزمات أسعار النفط، والتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى السياسات العمومية الداعمة لهذا القطاع. ويمكن تقسيم تطور هذا العدد إلى أربع مراحل رئيسية:

- **الفترة ما قبل 1988**: كان القطاع الصناعي والتجاري مهيمنًا من قبل الدولة، ما أدى إلى ضعف وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج الإطار العمومي.
- **الفترة 1988 – 2000**: عرفت هذه المرحلة انطلاقة فعلية لنمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفضل قوانين الاستثمار والخصخصة وتحرير السوق.
- **الفترة 2001 – 2018**: شهدت توسعًا ملحوظًا مدعومًا بإصلاحات تنظيمية وقانونية، مع إنشاء أجهزة دعم وتمويل متخصصة.

- **الفترة 2019 – 2023**: اتسمت بدخول مرحلة التحول الرقمي والاهتمام بالمؤسسات الناشئة، ما ساهم في ارتفاع نسبي للعدد، رغم التحديات المرتبطة بالأزمة الصحية (كوفيد-19) والضغوط الاقتصادية العالمية.

جدول 15 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1980–2023)

السنة	التعداد التقديري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	ملاحظات
1980	أقل من 20,000 مؤسسة	معظمها مؤسسات حرفية وتجارية صغيرة خارج القطاع الرسمي
1988	حوالي 30,000 مؤسسة	بداية تشجيع الاستثمار الخاص بعد أزمة 1986
1995	80,000 مؤسسة	بروز قانون الخوصصة، وظهور مؤسسات جديدة بفعل البطالة
2000	120,000 مؤسسة	توسيع دور القطاع الخاص ضمن اقتصاد السوق
2005	250,000 مؤسسة	إنشاء ANDPME، وتفعيل أجهزة الدعم
2010	420,000 مؤسسة	إطلاق برامج التأهيل والمرافقة
2015	650,000 مؤسسة	تحسن مناخ الأعمال واندماج في مشاريع محلية
2018	800,000 مؤسسة	استقرار نسبي مع استمرار الإصلاحات
2020	900,000 مؤسسة	رغم الجائحة، برامج الدعم الرقمي شجعت على الإنشاء
2023	حوالي 1,200,000 مؤسسة	دعم واسع للمؤسسات الناشئة والصغيرة، توسيع الحاضنات

المصدر: الموقع الالكتروني

تحليل تطور التعداد

يتضح من الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قد تضاعف عدة مرات منذ ثمانينيات القرن الماضي، منتقلاً من أقل من 20 ألف مؤسسة إلى ما يفوق 1.2 مليون مؤسسة في سنة 2023. يعكس هذا النمو التغيرات الجوهرية في البنية الاقتصادية والسياسات العمومية المنتهجة، حيث:(**سعايدية، و**2023) .

- **سجلت الفترة 1988–2000** قفزة نوعية بسبب تحولات ما بعد الأزمة البترولية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

- **أما الفترة 2000–2018** فقد تميزت بنمو مستقر، بفضل إصدار قوانين توجيهية، وتأسيس هياكل مرافقة مثل ANDPME وFGAR، ما وفر بيئة مؤسسية مشجعة.
- **بين 2019 و2023**، عززت الاستراتيجية الجديدة المبنية على الرقمنة ودعم المؤسسات الناشئة هذا المسار، ليبلغ عدد المؤسسات سقفًا غير مسبوق، مدفوعًا بإطلاق الصندوق الوطني للمؤسسات الناشئة، وتوسيع حاضنات الأعمال، وتحفيز الشباب على المقاولاتية.

ومع ذلك، فإن الارتفاع الكمي لا يعني بالضرورة تطورًا نوعيًا، إذ لا تزال هذه المؤسسات تواجه تحديات بنيوية تحول دون مساهمتها الفعلية في الناتج الداخلي الخام والصادرات، الأمر الذي يستدعي تقييماً مستمرًا لمدى نجاعة السياسات العمومية الموجهة لهذا القطاع.

ب.تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعتها (1988–2023)

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب **طبيعتها القانونية والنشاط الاقتصادي** إلى فئات رئيسية، أبرزها: (**المؤسسات الإنتاجية (الصناعية والتحويلية)، المؤسسات التجارية والخدماتية، المؤسسات الحرفية، المؤسسات الناشئة (Startups)** – ظهرت بشكل واضح منذ 2019، **المؤسسات المصدّرة** (نسبتها لا تزال ضعيفة)

لقد شهدت هذه الفئات تطورًا متفاوتًا في أعدادها حسب أولويات السياسات العمومية، والطلب الداخلي، وبيئة الاستثمار. في حين ظلت المؤسسات التجارية والخدماتية تمثل النسبة الأكبر نظرًا لانخفاض عتبة الدخول، فإن المؤسسات الصناعية شهدت تحفيزًا متزايدًا بعد سنة 2000، خاصة مع برامج إعادة الهيكلة والدعم التقني.

جدول 16 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها

السنة	صناعية/إنتاجية	تجارية/خدماتية	ناشئة (Startups)	حرفية	إجمالي عدد المؤسسات	ملاحظات
1988	6,000 (%20)	20,000 (%67)	-	4,000	30,000~	بداية تشجيع القطاع الخاص
2000	24,000	78,000 (%65)	-	18,000	120,000~	بروز قوانين الخصخصة

السنة	صناعية/إنتاجية	تجارية/خدماتية	ناشئة (Startups)	حرفية	إجمالي عدد المؤسسات	ملاحظات
	(%20)					
2010	84,000 (%20)	273,000 (%65)	-	63,000	420,000~	دعم الحرف والصناعات المحلية
2015	130,000 (%20)	422,500 (%65)	-	97,500	650,000~	بداية تطوير بيئة الأعمال
2019	180,000 (%19)	617,000 (%65)	2,000	120,000	950,000~	إدراج مقاولات ناشئة
2023	210,000 (%17.5)	765,000 (%63.7)	75,000	150,000	1,200,000~	توسع المؤسسات الناشئة بعد إنشاء الصندوق الوطني

تحليل وتفسير

- **سيطرة المؤسسات التجارية والخدماتية:** حافظت على الحصة الأكبر منذ البداية، وهي سمة مميزة للاقتصادات النامية بسبب ضعف البنية الصناعية، وسهولة إنشاء هذا النوع من المؤسسات مقارنة بالإنتاجية.
- **ضعف المؤسسات الصناعية:** لم تتجاوز نسبتها 20% في معظم الفترات رغم كل إجراءات التحفيز، وذلك لأسباب تتعلق بتعقيد الإجراءات، ضعف التمويل طويل الأجل، وغياب تكامل سلاسل الإنتاج.
- **نمو المؤسسات الحرفية:** ارتبط بدور أجهزة مثل *الصندوق الوطني لترقية الحرف* وجهود الحفاظ على التراث التقليدي والتشغيل المحلي.

- **صعود المؤسسات الناشئة بعد 2019**: مع إنشاء وزارة خاصة بالاقتصاد الرقمي وحاضنات الأعمال، شهدت هذه الفئة قفزة كبيرة، لكنها لا تزال في طور الترسخ، ومرتبطة بإجراءات تنظيمية وحديثة تتعلق بالتمويل الجماعي، الصندوق الوطني للمؤسسات الناشئة، ومسرعات الأعمال

2_تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/SMEs) رافعة أساسية في خلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، نظرًا لقدرتها العالية على **استيعاب اليد العاملة**، مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تعتمد على رأس المال أكثر من اعتمادها على العمل البشري. وفي الجزائر، تمثل هذه المؤسسات أحد المحاور الرئيسة في برامج الإنعاش الاقتصادي والحد من البطالة، خاصة وسط فئة الشباب وخريجي الجامعات.

2. تطور مناصب الشغل (1988–2023)

يمكن تلخيص تطور مناصب الشغل في هذه المؤسسات كما يلي:

جدول 17 تطور مناصب الشغل (1988 –2023)

الفترة الزمنية	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مناصب الشغل المقدرة	الملاحظات
1988	حوالي 30,000 مؤسسة	90,000	بداية الاعتراف بالقطاع الخاص
2000	حوالي 120,000 مؤسسة	360,000	إدماج خريجي البطالة في سوق العمل عبر ANSEJ
2010	حوالي 420,000 مؤسسة	1,260,000	بداية نجاعة الدعم الهيكلي والمالي
2015	حوالي 650,000 مؤسسة	2,000,000	تنوع النشاطات خاصة الخدمات والتجارة
2019	حوالي 950,000 مؤسسة	2,900,000	دعم أكبر للمؤسسات المصغرة وناشئة
2023	أكثر من 1,200,000 مؤسسة	3,500,000+	تسريع وتيرة خلق مناصب العمل بفضل الرقمنة وحاضنات الأعمال

ثالثاً: تحليل وتفسير

- **نمو تصاعدي مستمر**: ارتفع عدد مناصب الشغل بنحو **39 ضعفًا** خلال 35 سنة، ما يعكس تحوّلاً تدريجيًا في مساهمة القطاع الخاص.
- **الاستراتيجية الحكومية**: ساهمت مختلف أجهزة الدعم (ANSEJ سابقًا، ANGEM، CNAC، والآن ANADE) في تحفيز تشغيل الشباب ودمجهم عبر خلق مؤسسات مصغّرة ومتوسطة.
- **قوة المؤسسات الناشئة في التوظيف النوعي**: رغم قلة عددها، إلا أن المؤسسات الناشئة تسهم بشكل متسارع في خلق وظائف متخصصة في التكنولوجيا والرقمنة.
- **التحديات المرتبطة بالاستمرارية**: عدد هام من مناصب الشغل المعلنة غير مستقر نتيجة تعثر بعض المؤسسات أو غياب المرافقة التقنية، مما يتطلب تركيزًا أكبر على الاستدامة التشغيلية.

_تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم أن الجزائر تُعد دولة ذات اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/SMEs) تمثل بديلاً استراتيجيًا لدعم وتنويع القاعدة التصديرية خارج قطاع النفط والغاز. غير أن مساهمة هذه المؤسسات في التصدير ظلت لفترة طويلة جد محدودة، بسبب ضعف التأهيل، قلة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ومحدودية الابتكار والتكنولوجيا.

ثانياً: تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1990–2023)

جدول 18 تطور صاجرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1990–2023)

شهدت صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورًا تدريجيًا منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، إلا أن هذه المساهمة ظلت ضعيفة نسبيًا بالمقارنة مع إجمالي الصادرات الجزائرية التي تعتمد بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات. ففي الفترة الممتدة بين **1990و2000**، لم تتجاوز صادرات هذه المؤسسات **100مليون دولار سنويًا**، وهو ما يعادل نسبة تقل عن **0.5%من إجمالي الصادرات**، وكانت هذه الصادرات ترتكز أساسًا على بعض المواد الخام أو المنتجات نصف المصنعة مثل الجلود والتمور.

ابتداءً من العقد الأول من القرن 21، وبالتحديد ما بين **2001و2010**، بدأت بعض المؤشرات الإيجابية بالظهور، خاصة بعد إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وبدء تطبيق برامج دعم التصدير.

وارتفعت صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدريجيًا لتصل إلى نحو **300مليون دولار سنويًا**، أي ما يمثل حوالي **1%من مجمل الصادرات الوطنية**، خاصة في قطاعات الصناعات الغذائية والمواد الاستهلاكية.

خلال الفترة الممتدة من **2011إلى 2018**، عرفت الصادرات تحسنًا نسبيًا، إذ بلغت ما بين **400و800 مليون دولار سنويًا**، أي ما يعادل تقريبًا نسبة تتراوح بين **1.5%و2% من صادرات الجزائر** .ويُعزى هذا التحسن إلى السياسات العمومية الداعمة للمنتوج المحلي، إضافة إلى دخول مؤسسات جديدة في مجالات الصناعات التحويلية الخفيفة، وزيادة المشاركة في المعارض الدولية والبعثات الاقتصادية.

أما في الفترة الأخيرة، من **2019إلى 2023**، فقد شهدت الجزائر قفزة نوعية في مستوى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات، حيث تجاوزت قيمة صادراتها **1مليار دولار سنويًا**، لتصل في بعض السنوات إلى حوالي **1.8مليار دولار**، وهو ما يشكل نسبة تتراوح بين **3%و4.5% من إجمالي الصادرات الجزائرية** .

وقد ارتبط هذا التحسن النسبي بتوسيع قنوات التصدير نحو إفريقيا جنوب الصحراء، وتشجيع المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا والخدمات الرقمية القابلة للتدويل، إلى جانب تفعيل دور الوكالات المكلفة بدعم التصدير وتخفيض القيود الجمركية نسبيًا.

جدول 19تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفترة الزمنية	قيمة الصادرات السنوية (تقديريًا)	النسبة من إجمالي الصادرات	ملاحظات
1990–2000	أقل من 100 مليون دولار	أقل من 0.5%	صادرات خام أو نصف مصنعة
2001–2010	حوالي 300 مليون دولار	حوالي 1%	بداية التحفيز والدعم
2011–2018	400 – 800مليون دولار	1.5% – 2%	تحسن التكوين والترويج
2019–2023	1 – 1.8مليار دولار	3% – 4.5%	تنويع القطاعات وتوسيع الأسواق

وعلى ضوء هذا التطور، يمكن القول إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصادرات الجزائرية قد تحسنت بشكل تدريجي، لكنها لا تزال دون المستوى المطلوب بالمقارنة مع الأهداف المسطرة في استراتيجيات

التنويع الاقتصادي. فرغم الإصلاحات والتحفيزات، ما زالت هذه المؤسسات تواجه تحديات هيكلية تعيق قدرتها على اختراق الأسواق الخارجية بفعالية، مثل محدودية التكوين في التجارة الدولية، غياب الدعم اللوجستي والتمويلي الكافي، وصعوبات متعلقة بتطابق المنتجات مع المعايير الدولية.

إن تحليل تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين 1990 و2023 يُبرز أن هناك تقدمًا تدريجيًا ملحوظًا من حيث الحجم والنسبة من إجمالي الصادرات، لكن هذا التقدم لا يزال هشًا ويعتمد أساسًا على سياسات ظرفية أكثر من كونه ناتجًا عن تحول هيكلي عميق. ولذلك، تبقى الحاجة ملحة لوضع إستراتيجية مستدامة وشاملة لدمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن سلاسل القيمة الدولية وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية عبر بوابة التصدير.

ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، وإلى ثلاثة أنواع : مؤسسات مصغرة، مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة . والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول 20 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2020

نوع المؤسسة ص و م	العدد	النسبة (%)
مؤسسات مصغرة توظف أقل من 10 عمال)	1157539	97
مؤسسات صغيرة توظف بين 10 و 49 عامل)	31027	2.6
مؤسسات متوسطة توظف بين 50 و 249 عامل)	4737	0.40
المجموع	339 1193	100

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, N° 33 avril .2020, P: 08

الشكل رقم 01: يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2020

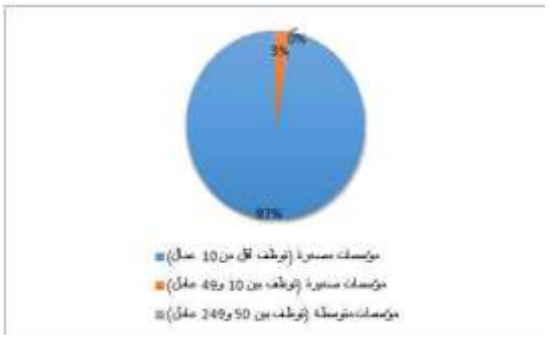

في نهاية السداسي الثاني لسنة 2019 ، بلغت نسبة المؤسسات المصغرة 97% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل أعلاه بحيث تهيمن على النسيج الاقتصادي وبقوة، ثم تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.60، وفي الأخير تأتي المؤسسات المتوسطة

2.التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التوزيع الجغرافي للمؤسسات يخص القطاع الخاص، وهذا لعدم توفر إحصائيات القطاع العام.

جدول 21 التوزيع الجغرافي خسب القطاع الخاص

	عدد م ص وم	%
الشمال	830438	69.59
هضاب العليا	262340	21.98
الجنوب	100561	8.43
المجموع	1 193 339	100

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Op. Cit, p 11

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في الشمال بنسبة 60 وذلك راجع إلى طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان، حيث يتمركز أغلبهم في الشمال، وتليها منطقة الهضاب العليا تقريبا بنسبة 22%، وأخيرا منطقة الجنوب بنسبة 8.43% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمناطق الأخرى التي تحظى بأهمية لدى المقاولين.

الشكل رقم02 : التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

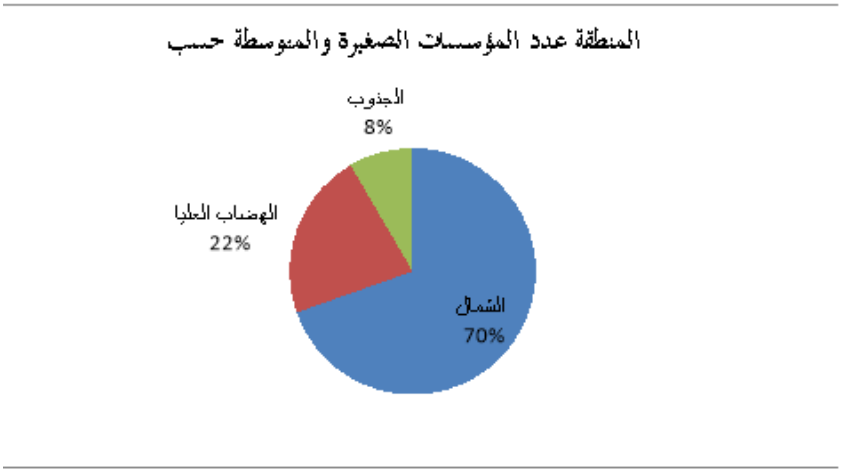

3. توزيع المؤسسات حسب النشاط:

تركز في هذا العنصر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، حيث أن أغلبها يتركز في قطاع الخدمات، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول 22 توزيع المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسب النشاط

قطاع النشاط	م ص م الخاصة	%
الزراعة	7481	0.63
الطاقة والمناجم	3066	0.26
البناء والأشغال	190 170	15.94
الصناعة	103 693	8.69
الخدمات	614 375	51.48

انشطة حرفية	274 554	23.01
المجموع	628219	100.00

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Op. Cit, p .13

الشكل رقم 03 يمثل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل قطاع

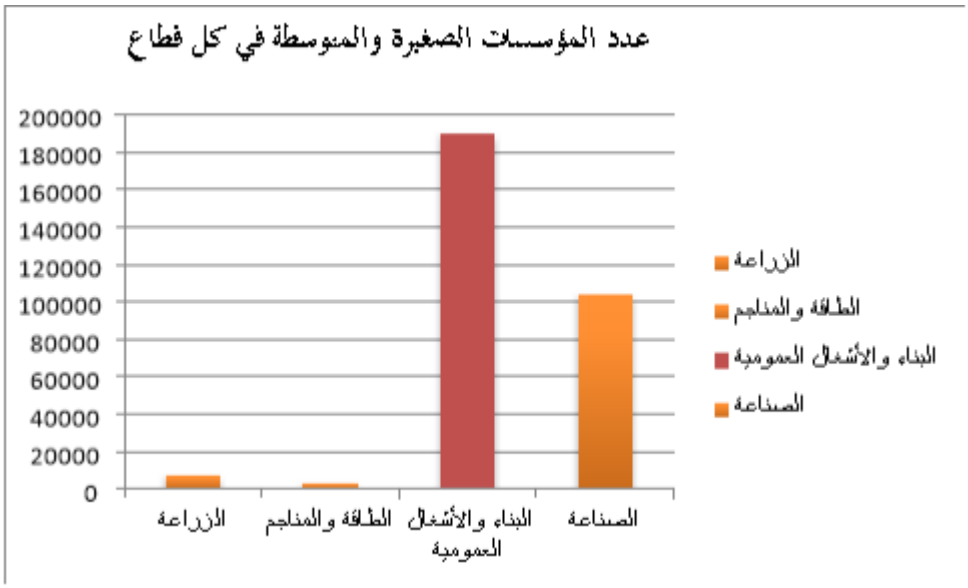

من الجدول والشكل أعلاهما نلاحظ بوضوح التباين الموجود في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط، حيث أن أكثر من نصف هاته المؤسسات ينشط في قطاع الخدمات بنسبة 53.83%، وهذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة إلى انخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة .

النتائج العامة للدراسة

من خلال استقراء وتحليل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على امتداد الفترة الممتدة من الثمانينيات إلى غاية سنة 2023، وبناءً على المؤشرات الكمية والمعطيات القانونية والتنظيمية، يمكن استخلاص عدد من النتائج الجوهرية التي تعكس طبيعة مسار هذه المؤسسات، ومدى فعاليتها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أظهرت الدراسة أنّ الدولة الجزائرية، عقب الأزمة البترولية لسنة 1986، انتهجت تدريجيًا مسار التحول نحو اقتصاد السوق، وهو ما تجلى في إصدار سلسلة من القوانين والإصلاحات ذات الصلة، على غرار قانون الاستثمار 88-25، وقانون النقد والقرض لسنة 1990، إلى جانب تأسيس هياكل مؤسساتية مخصصة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد توج هذا المسار بإصدار القانون التوجيهي 01-18 لسنة 2001، الذي أرسى تعريفا دقيقًا ومعايير تصنيف واضحة لهذا النمط من المؤسسات.

كما كشفت نتائج الدراسة عن تطور كمي معتبر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقل عددها من أقل من 100 ألف وحدة في أوائل التسعينيات إلى أكثر من 1.2 مليون مؤسسة سنة 2023، مع هيمنة واضحة للنشاطات التجارية والخدماتية، مقابل تمثيل ضعيف نسبيًا للقطاع الصناعي التحويلي، ما يشير إلى اختلال هيكلي ينبغي معالجته ضمن سياسات تنموية شاملة.

أما من حيث الوظيفة الاجتماعية، فقد بيّنت الدراسة أن هذه المؤسسات أضحت فاعلًا رئيسيًا في استيعاب البطالة وخلق مناصب الشغل، إذ توفر ما يزيد عن 70% من اليد العاملة النشيطة في القطاع الاقتصادي الخاص، مع مساهمات متفاوتة في الإدماج المهني للشباب وخريجي الجامعات ومختلف الفئات الهشة، وهو ما يعكس دورًا اجتماعيًا معتبرًا لها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وفي السياق ذاته، أظهرت المعطيات ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط الصادرات خارج قطاع المحروقات، إذ لم تتجاوز مساهمتها نسبة 4.5% من إجمالي الصادرات الوطنية، وهو ما يكشف عن قصور في استغلال الإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وعوائق بنيوية تتمثل في ضعف التكوين، ومحدودية الوصول إلى الأسواق الخارجية، فضلاً عن غياب بيئة تنافسية ملائمة لتشجيع ثقافة التصدير لدى المؤسسات الناشئة والمتوسطة.

وعليه، خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من التطور العددي والتشريعي الذي عرفته، لا تزال تعاني من جملة من القيود والتحديات الهيكلية، التي تحول دون اضطلاعها الكامل بوظيفتها الاقتصادية، سواء في مجال المساهمة في الناتج المحلي الخام، أو في توسيع القاعدة الصناعية والتجارية الوطنية.

خلاصة

يخلص هذا الفصل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُعد أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الوطني في الجزائر، نظرًا لما توفره من فرص عمل وتنوع في النشاط الاقتصادي. إلا أن مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة لا تزال محدودة، وتواجه عدداً من المعوقات البنيوية والهيكلية التي تعيق اندماجها الفعلي في هذا المسار. ويظهر من خلال الدراسة أن هناك إرادة سياسية لإدماج هذه المؤسسات ضمن رؤية شاملة للتنمية المستدامة، إلا أن التنفيذ الميداني يواجه فجوات مؤسساتية وتنظيمية.

لقد بيّنت التحليلات أن غياب الدعم الفني والتكنولوجي، وضعف آليات التمويل الأخضر، وغياب التنسيق بين مختلف المتدخلين، كلها عوامل ساهمت في تقليص فعالية هذه المؤسسات في المساهمة في تحقيق الأبعاد الثلاثة للاستدامة: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

إن التوجه نحو اقتصاد مستدام في الجزائر يمرّ حتمًا عبر تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليس فقط من خلال العدد والنشاط، بل من خلال الجودة، والالتزام بالمعايير البيئية، والانخراط في الابتكار والمسؤولية الاجتماعية. ولهذا، فإن إعادة النظر في السياسات العمومية، وتطوير آليات الدعم، وتكثيف التكوين، يُعدّ من الأولويات التي ينبغي التركيز عليها لتعزيز مساهمة هذه المؤسسات في التنمية المستدامة.

الخاتمة العامة

1. الخاتمة:

في خضم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي عرفتها الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي، برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفاعل اقتصادي محوري في دعم النمو وتحقيق التوازن التنموي. وقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في تجسيد أهداف التنمية المستدامة، من خلال الجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي في السياق الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2023.

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده :*ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟* وقد أُجيب عنه من خلال تحليل دور هذه المؤسسات في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع الوقوف على المعوقات والتحديات، وتقييم فعالية السياسات والبرامج المخصصة لترقيتها.

أظهرت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم تنامي أعدادها وتوسع انتشارها الجغرافي، لا تزال تعاني من قيود بنيوية ومؤسساتية تعرقل اندماجها الكامل في مسار التنمية المستدامة. ورغم بعض النتائج الإيجابية المرتبطة بالتوظيف وتنشيط الاقتصاد المحلي، إلا أن مساهمتها في البعد البيئي تبقى ضعيفة، كما أن تكاملها مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية ما يزال دون المستوى المطلوب

بالاستناد إلى التحليل التفصيلي والدراسات المقدمة حول تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من الثمانينيات إلى غاية سنة 2023، يمكن تقديم **إجابات أكاديمية لكل فرضية** كما يلي:

الفرضية الأولى: "للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور محوري في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، غير أنه لا يزال دون الطموحات التنموية المستدامة".

أثبتت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد أصبحت أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها الحركة الاقتصادية في الجزائر، حيث سجلت نمواً ملحوظاً من حيث العدد وتوفير مناصب الشغل، كما أضحت تساهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في قطاعات التجارة والخدمات. غير أن هذه المساهمة تبقى **دون المستوى المطلوب** لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة، نظراً لمحدودية مساهمتها في تنويع القاعدة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، وضعف اندماجها في سلاسل الإنتاج الوطني، فضلاً عن استمرار اعتمادها على أنشطة تقليدية منخفضة القيمة المضافة. وبالتالي، تؤكد نتائج الدراسة صحة الفرضية، إذ أن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحريك التنمية الاقتصادية لا يزال **غير مستغل بالكامل** ولا يرقى إلى حجم التحديات والطموحات التنموية المعلنة.

الفرضية الثانية: "السياسات المتبعة لترقية هذه المؤسسات لم تحقق الأثر الكامل بسبب ضعف التنسيق، ونقص التأطير والدعم الفعّال".

من خلال تتبع المسار التاريخي والتشريعي لتطور السياسات الحكومية الموجهة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تأكيد أن الجزائر قامت بإرساء عدة آليات ومؤسسات داعمة، مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب إصدار قوانين تنظيمية متعددة. ومع ذلك، فإن الواقع العملي بيّن وجود **قصور واضح في فعالية هذه السياسات**، نتيجة ضعف التنسيق بين الهيئات المعنية، وتداخل الصلاحيات، وكثرة التعديلات القانونية دون ضمان الاستقرار التشريعي. كما أن الدعم المقدم، سواء كان مالياً أو تقنياً، لم يكن دائماً ملائماً لطبيعة واحتياجات هذه المؤسسات، خاصة تلك الناشطة في المناطق الداخلية. وبالتالي، تدعم المعطيات المستخلصة من الدراسة هذه الفرضية، وتؤكد أن غياب رؤية شاملة ومنسقة حال دون تحقيق النتائج المرجوة من السياسات العمومية في هذا المجال.

الفرضية الثالثة:

"هناك علاقة إيجابية بين فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاث (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)

الإجابة:

أظهرت النتائج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت فعلياً في بعدين من أبعاد التنمية المستدامة، وهما:

- **البُعد الاقتصادي** :من خلال خلق فرص العمل، دعم النشاط الاقتصادي المحلي، وامتصاص نسبة معتبرة من البطالة.
- **البُعد الاجتماعي** :إذ ساعدت هذه المؤسسات في تحسين الدخل، وتوفير فرص إدماج مهني للشباب وخريجي الجامعات.

إلا أن مساهمتها في **البُعد البيئي** لا تزال ضعيفة إلى حد كبير، بسبب غياب ثقافة المقاولة البيئية، وضعف التكوين في مجالات الإنتاج المستدام، ومحدودية الحوافز المتعلقة بالتحول الطاقوي أو الاستثمار الأخضر. وعلى هذا الأساس، فإن العلاقة بين فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة **قائمة بالفعل**، لكنّها تظل **جزئية وغير متوازنة**، إذ تحتاج إلى تدخلات مهيكلة لتفعيل الجانب البيئي وتحقيق تكامل الأبعاد الثلاثة. وعليه، تؤكد النتائج صحة الفرضية، مع ضرورة الإشارة إلى تفاوت أثر الفعالية بين أبعاد التنمية المختلفة.

أهم نتائج الدراسة التطبيقية:

- تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل ملحوظ، خاصة بعد صدور جملة من القوانين الداعمة منذ بداية الألفية الثالثة، إلا أن هذا النمو الكمي لم يواكبه بالضرورة نمو نوعي في الأداء أو التأثير المستدام.
- وجود فجوة بين السياسات العمومية وواقع هذه المؤسسات، حيث إن البرامج المعلنة غالبًا ما تعاني من ضعف في آليات التنفيذ، وتعقيد في الإجراءات الإدارية.
- ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البعد البيئي للتنمية المستدامة، نتيجة غياب التحفيزات البيئية وعدم إدماج البعد البيئي في الرؤية الاقتصادية للمؤسسات.
- التركيز الأكبر كان على البعد الاقتصادي (خلق فرص العمل، دعم الإنتاج المحلي (دون تنمية شاملة تأخذ بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.
- الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تعاني من غياب التنسيق بين الأطراف الفاعلة، وتفتقر إلى متابعة وتقييم دوري للأثر الحقيقي على الميدان.

أهم الاقتراحات:

- تعزيز التنسيق بين السياسات العمومية والقطاع الخاص من خلال خلق بيئة تشريعية ومؤسساتية واضحة تسهّل عملية إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دمج البعد البيئي والاجتماعي في خطط دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حوافز مالية وضريبية للمؤسسات التي تلتزم بالمعايير البيئية والممارسات المسؤولة.
- تحسين جودة التمويل والدعم الفني من خلال تطوير دور مؤسسات الدعم المالي والتقني، مع تسهيل الولوج إلى القروض وإزالة التعقيدات البيروقراطية.
- إعادة هيكلة برامج الدعم العمومي بطريقة تراعي خصوصية كل قطاع وكل منطقة، وتعتمد مؤشرات دقيقة لتقييم الأداء المستدام للمؤسسات.
- تشجيع الابتكار والرقمنة داخل هذه المؤسسات باعتبارها أدوات فعالة لتحقيق التنافسية والإنتاج النظيف.

آفاق البحث المستقبلي:

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة، تفتح عدة آفاق بحثية مستقبلية، منها:

- تحليل دور الابتكار والرقمنة في تعزيز استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- مقارنة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة بين الجزائر ودول مغاربية أو نامية مشابهة.
- دراسة متعمقة لأثر الأطر القانونية والتنظيمية على الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إجراء دراسات قطاعية (فلاحية، صناعية، خدمية) لفهم خصوصيات كل قطاع فيما يخص قدرته على المساهمة في التنمية المستدامة

قائمة المراجع

اولا: الكتب

- أحمد، مُحَمَّد عبد الله. "إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مدخل نظري وتطبيقي." دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010،
- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء، ط1 ،الاردن، 2009 ،
- دو خلاسموشييت ، مبادئ التنمية المستدامة (2000). 1. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة.
- دوناتو رومانو (2003) الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دمشق
- السلمي علي المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999
- عبد الحميد عبد المطلب اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009،
- عبد الرحمان مُحَمَّد عبد الرحمان (2007)، التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة
- عثمان مُحَمَّد غنيم وماجدة أبو زنط (2007) التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1. دارصفاء للنشر والتوزيع ، عمان.
- عمر وصفي عقيلي، "إدارة مشروعات الأعمال الصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018
- كلود فوسليرويتر جيمس (2001) ترجمة علا أحمد إصلاح ، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة.
- كليفورد بومبارك ، أسس الأعمال التجارية الصغيرة ، ترجمة رائد السمرة ، مركز الكتاب الأردني ، الأردن ، 1986،35.
- مُحَمَّد ابراهيم عبد اللاوي،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي، دار الحامد ، ط1، عمان 2017
- مُحَمَّد ابراهيم مُحَمَّد شرف (2008). المشكلات البيئية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، .

- محي الدين صابر (1987) قضايا التنمية في التنمية في المجتمع العربي الدار التونسية للنشر، دت، تونس، ، ص 116-118
- المستقبلية، جملة امال و الصناعة، بنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد ،29 ،2002،
- مصطفى يوسف كافي بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.
- منال طلعت محمود, التنمية والمجتمع, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, 2001
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجد المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2007
- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، الصناعات الصغيرة و المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات
- الهام الطالب (1999)، المرأة المسلمة والتنمية الدورة الخامسة حقوق المرأة وواجباتها في الإسلام، جامعة الصحوة الإسلامية. الدار البيضاء، المغرب
- الهام الطالب (1999)، المرأة المسلمة والتنمية الدورة الخامسة حقوق المرأة وواجباتها في الإسلام، جامعة الصحوة الإسلامية. الدار البيضاء، المغرب
- هيكل مُحَمَّد، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002،

ثانيا: المجالات وملتقيات

- أحلام ساري نوال بوعلاق، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011 ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمُحَمَّد بوقرة، بومرداس الجزائر يومي 18 و 19 ماي 2011
- سميرة محمودي، "واقع وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019

- الاخضر بن عمر وعلي بالموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني حول:واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي ،يومي 5-2013/05/6
- بعيط أمال. ، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر – واقع و آفاق. تأليف بعيط أمال، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علو التسيير باتنة،: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ص2017.
- جمال بالخياط، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف،17-18 أفريل 2006 .
- حول: "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة الخضر، الوادي، الجزائر، يومي 06 و07 ديسمبر2017
- خالد بن عبد العزيز بن مُحَّد السهلاوي معدل و عوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 21 العدد 2 يوليو 2001،ص309.
- خالد قاشي، أيوب الشيكر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة الخضر، الوادي، الجزائر، يومي 06 و07 ديسمبر2017، ص5.
- خليل عبد الرحمن دور الهياكل والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ، ص 625 ،624
- خميسي نويرة ، عراقيل وحلول ، مجلة فضاءات ، العدد الأول ، أفريل 2002 ، ص 8
- سفيان عبد العزيز، لخضر دويل، مسري بن عبد العزيز، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري، (تحديات وآفاق)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة مُحَّد العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 01 ،العدد 06 ،جوان 2019

- سكينة بوخامة ورابح حمدي باشا،واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المجلة الاقتصادية، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، العدد 76 2006
- سليمان ناصر، عواطف محسن مداخلة بعنوان : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية.
- شامية بن عباس، هدى معيوف العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه الحضر، الوادي، الجزائر، يومي 06 و07 ديسمبر2017، ص6.
- شبايكي سعدان – معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية – جامعة عمار ثليجي الاغواط – 8 – 9 افريل 2002.
- عادل كدودة آمنة عزيز، "الائتمان الايجاري أداة تمويلية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني
- عياش قويدر ، المؤسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية في مواجهة العولمة ، الملتقى الوطني حول (م. ص.م) وادوارها في التنمية ، جامعة الأغواط .
- فو زي عبد الرزاق، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التحولات الراهنة، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة منتوري قسنطينة،العدد 26 ،ديسمبر 2006.
- كمال دمدوم " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج ، " مجلة دراسات الاقتصادية ،مؤسسة ابن خلدون،العدد 02 ،2000
- اللجنة العلمية للبيئة والتنمية (أكتوبر (1989) مستقبلنا المشترك ترجمة مُحَمَّد كامل عارف ، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 142 .
- مجدي عبد الله شرارة، أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة دراسة حالة المدينة العاشر من رمضان، مجلة أفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز البحوث والتوثيق المجلد 22 العدد 85، 2001،

- مُحَمَّد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية. الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، .(سطيف: جامعة فرحات عباس، 28 -25 ماي 2003.
- مُحَمَّد عبد الشفيع عيسى (2008)، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجمالية، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدادن 4443، صيف وخريف.
- نادية قوقح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وافاق، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والتجارة ،العدد 04، جامعة الجزائر، 2006،
- ناصر مراد التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر (2009) – مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية، عدد46، بيروت –لبنان.
- إسماعيل بوخاوة سمراء دومي،، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 6، جوان 2002 .
- سنوسي وزوليخة وبوزيان الرحمان هاجر (2008)، البعد البيني لإستراتيجية التنمية المستدامة مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة (2005)، المنعقد بجامعة سطيف، أفريل غير منشور
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 20 جويلية 1994.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47 ، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001

ثالثا: مذكرات جامعية :

- زينة بن وسعد، "إدارة المعرفة وأهميتها في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2018/2017.
- بوهمزة مُحَمَّد بن يعقوب الطاهر،تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية (سطيف)، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-26 ماي 2003

- حجاوي احمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجار ية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010 ،
- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط . جامعة الجزائر .
- سلطاني مُحَّد رشدي ، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واقعه وأهميته وشروط تطبيقه ، رسالة ماجستير ، جامعة المسيلة ، 2005/2006.
- طالبي خالد،دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في التمويل الدولي غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر 2010-2011، ص 143-144
- عبد الكريم الطيف، واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002
- غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييميه لبرنامج ميدا"، مذكرة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2007،
- قويقح نادية ، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2001
- لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2004
- مُحَّد كمال خليل الحمزاوي،"واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية ". بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس – سطيف والبنك الإسلامي للتنمية أيام 25و 28 ماي 2003
- مليكة مقداد، إدارة الجودة الشاملة كأداة لنجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة تحديات المنافسة، دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امُحَّد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2018-2019.

- سعايدية، و. (2023). تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر (أطروحة دكتوراه). جامعة قالمة. تم الاسترجاع من https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/bitstream/123456789/15412/1/اطروحة%20الدكتوراه%20سعايدية%20وردة.pdf

رابعا: المواقع الالكترونية

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1999، تقرير التنمية البشرية.**
- **وزارة الصناعة**. (2023). *دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. تم الاسترجاع في 1 يونيو 2025، من https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/
- **الوكالة الوطنية للنشر والإشهار**. (2022). *ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أكثر من 1.3 مليون على المستوى الوطني*. تم الاسترجاع في 1 يونيو 2025، من https://www.aps.dz/ar/economie/139660-3-1
- وزارة التجارة وترقية الصادرات. (2023). *(ما يتضمنه مشروع القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. تم الاسترجاع في 1 جوان 2025 من https://www.commerce.gov.dz/ar/actualites/ce-que-prevoit-le-projet-de-loi-sur-les-pme

خامسا: المراجع الاجنبية

- Antoine Da gumbo,)2003(développement durable éthitique du changement, conceptinitégrateur, principe d'action, in développement durable et aménagement du territoire, press polytechniques et universitaire Romonde swise,
- Petite entreprise et croissance industrielle dans le monde aux XIX éme siècles - T1 éd, CNRS 1981 P 50 د : OCDE, ONUDI, BIT.

a. Beat Burgemmeir; op-cit.

- Frank Dominique,op-cit.
- Frank Dominique;)2005(jalons pour une histoir de la nation de dévloppement durable, monde en dévloppement vol33,
- Gilles Bressy , Economie d'entreprise , éd SIREY 1990
- Marie claude smouts.op-
- Marie claudesmouts)2005(, le dévloppement durable éditions Armand colin, France.